المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

العدد مآئة و اثنى عشر - نيسان ٢٠٢٢

No. 112 Apr. 2022

أوقفوا نيران الغزو التركي على مناطق كردستان وانتهاك سيادة الاراضي العراقية وقتل الابرياء المدنيين

الأفتتاحية

الاصلاح السياسي

عبدالخالق زنكنة

يعرف الاصلاح السياسي في المصطلحات السياسية المتداولة بأنه « تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد » ويوازي فكرة التقدم وينطوي على فكرة التغيير نحو الافضل ، ويعتبر ركنا أساسيا مرسخا للحكم الرشيد الصالح ، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ، ولصيغها القانونية بما يضمن الفصل بين السلطات وتحديد العلاقة بينها ، ومن مظاهر الاصلاح السياسي المساواة بين المواطنين ، وسيادة القانون والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والعدل وفعالية الانجاز ، وكفاءة الادارة والمحاسبة والمسألة والرؤية الاستراتيجية .

فالتعريف العام لمفهوم الإصلاح هو : «التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة ، أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة ، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج » .

فأحياناً تجري من قبل بعض الانظمة التغييرات الرمزية أو الصورية أو التجميلية كالتغيرات الهامشية البسيطة أو الشكلية ،واجازة الكتل الانتخابية صورية أو حوارات مع بعض جماعات المعارضة أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة أو التنمية السياسية ... الخ ، هي إصلاحات بلا جدوى أو مضمون ، ولا تندرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير، فالتغيير الحقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كلياً ، فالتغييرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق مفهوم الإصلاح ، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة .

والتغييرات التي تعتبر إصلاحاً لابد لها من توافر الشروط أو الظروف التالية :

- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح. كغياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار وعدم التوزيع العادل للثروة ، أن تحديد العلة في موطن الخلل يساعد في اختيار العلاج الشافي ومتابعته ، وأن يكون التغيير نحو الأفضل ، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية ، أو الاستقرار محل الفوضى .

- أن يكون له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً، وان يكون من الداخل وليس مفروضا من الخارج، ويركز على المضمون والجوهر وليس على الشكل ، يلبي الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وان يدار بنخب سياسية حاملة لفكرة الاصلاح ومؤمنة بها .

فعلى سبيل المثال تبدأ بعض الأنظمة السياسية بخطوات ديمقراطية تتمثل بالحريات الصحفية والسماح بتأليف منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات ، ثم يلي ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس بلدية أو برلمانات ، ثم ما تلبث هذه الأنظمة أن تكتشف أن هذه المؤسسات تزعج السلطات الحاكمة وتحد من استبدادها فتتراجع عن هذه الخطوات .

- إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطراً للنظام القائم كما في العراق ، ولابد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية ، سواء كانت الأزمة خارجية ، أو كانت ناتجة عن عوامل داخلية ، ويكون بالاستجابة العقلانية لمواجهتها بدون ابطاء من أجل التقدم والازدهار وتلافي المصاعب والأخطار .

- ان الخطوة الاولى لبدء الاصلاح السياسي في بلدنا العراق بكون بنبذ المحاصصة بكل اشكالها من خلال تشريع قانون انتخابي عادل واجراء انتخابات سليمة ونزيهة تحت اشراف جهات محايدة من اجل ان يقضي على التكريس الطائفي والعرقي والمناطقي وتحترم اختيار ممثلي المكونات بإرادتهم الحرة ودون تدخلات لجهات متنفذة يأتي بنواب يمثلون الشعب العراقي عموما وليس طائفتهم او اثنيتهم او منطقتهم .

فعضو مجلس النواب لا يمثل منطقته ومنتخبيه فحسب وانما يمثل العراق بمجمله ، اضافة لتشريع قانون للأحزاب العراقية يؤدي لتأسيس احزاب ذات أفكار ومناهج سياسية وليست احزاب لها مليشيات مسلحة متنفذة اهدافها مجيء نواب يتقاسم اغلبهم المال العام ويبددون ثروات الوطن لمصالحهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية العليا .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية
تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Elemente of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة
عبد الخالق زنكَنه

E-mail :
iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

تهنئة المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان بمناسبة حلول عيد رأس السنة الإيزيدية

يحتفل الإيزيديون في العراق وبلدان المنطقة والعالم بعيد رأس السنة ، وبهذه المناسبة السعيدة يتقدم المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان بأعطر واخلص التهاني لإحتفالاتهم ، متمنين لهم وللشعب العراقي بكل أطيافه ومكوناته ومذاهبه الصحة والسعادة والأمان ، وان نستذكر الإبادة والظروف الصعبة لأسر الإيزيديين في معسكرات النازحيين والمهجرين ، ويدعو المنتدى العراقي للعودة الطوعية الى مناطقهم الاصلية وبيوتهم ، ولا ننسى ضحايا جرائم داعش وخصوصاً بحق النساء الإيزيديات اللواتي تعرضن الى السبي والإذلال واللاتي مصيرهن مجهول لحد الان رغم مرور عدة سنوات على غيابهن ، والاسراع في إعادة الأمن والإستقرار والاعمار الى مناطقهم المنكوبة .

كل عام وبنات وابناء الإيزيديين وسائر القوميات والاديان والأطياف بألف خير وسلام .

المنتدى العراقي

لمنظمات حقوق الانسان

١٩ / نيسان / ٢٠٢٢

تهنئة المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان بمناسبة عيد (أكيتو)

يهنئ المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان الاخوات والأخوة الأعزاء من الكلدان والسريان والأشوريين بمناسبة عيد رأس السنة البابلية الآشورية (أكيتو) المصادف في اليوم الأول من شهر نيسان من كل عام، متمنياً لهم العيش الكريم في وطنهم العراق بسلام وأمان ، والعمل الجاد لعودة المهجرين من الخارج والداخل الى مناطق سكناهم ، بعد تعرضوا الى الإعتداءات والهجمات والقتل والإستيلاء على منازلهم وممتلكاتهم ومستمسكاتهم الشخصية من قبل الإرهابيين الدواعش والمليشيات المسلحة الاخرى لغرض دفعهم لترك بلدهم بدوافع دينية متعصبة .

كما يدعو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان السلطات الحكومية للاسراع لعودة جميع النازحين العراقيين من كافة القوميات والاديان والطوائف الى مناطقهم الاصلية وتعويضهم ماديا ومعنوياً دون تهميش وتمييز في نظام مدني ديمقراطي حضاري يحترم مبادئ حقوق الانسان والمساواة والتعايش السلمي المجتمعي والوحدة الوطنية .

وكل عام والجميع بألف خير ..

المنتدى العراقي

لمنظمات لحقوق الانسان

١ / ٤ / ٢٠٢٢

المحكمة الاتحادية العليا والابواب الموصدة

هادي عزيز علي

لا مجال لانعقاد مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية ما لم يتحقق نصاب الثلثين، ولا ضير في ان يبقى العراق من دون رئيس، طال الزمن ام قصر، ما دام القرار التفسيري للمحكمة الاتحادية العليا المرقم ١٦ / اتحادية / ٢٠٢٢ في ٣ / ٢ / ٢٠٢٢ نافذا . ونصاب الثلثين الوارد في نص المادة (٧٠ / ١) من الدستور انما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية حصرا، وليس على نصاب جلسة البرلمان، بدليل ان الفقرة (٢) من المادة ذاتها، والتي تعد مكملة للفقرة (١) اعلاه، اوضحت بنصها وجوب اجراء قتراع ثانٍ بين المرشحين، وبموجبها يُعد رئيسا من يحصل على اعلى الاصوات، بعد عدم الحصول على اغلبية الثلثين في الاقتراع الاول .

لقد عطل هذا التفسير احكام الفقرة (٢) من المادة (٧٠) من الدستور، حيث لم يتم انتخاب رئيس الجمهورية رغم انعقاد جلستين لمجلس النواب، اي تعطيل عمل السطلة التنفيذية المتكونة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. وسيبقى الامر كذلك ما بقيت اغلبية الثلثين غير متحققة، وهذا الاجتهاد القضائي يناقض ما ذهبت اليه المحكمة الاتحادية العليا ذاتها في حيثيات حكمها المرقم ٢٣ وموحدتها ٢٥ / اتحادية / ٢٠٢٢ والذي جاء نصا: (تتكون السلطة التنفيذية في جمهورية العراق من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتمارس صلاحياتها وفقا للدستور استنادا لاحكام المادة (٦١) من الدستور، وان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز الوحدة الوطنية ويمثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة اراضيه وفقا لاحكام الدستور). فكيف للسلطة التنفيذية ان تمارس اختصاصاتها مع الابواب التي اوصدها القرار التفسيري.

ان القرار التفسيري للقضاء الدستوري يختلف عن القرار التفسيري للقضاء العادي ، نظرا لكون التفسير الدستوري يستخلص القاعدة القانونية من النص التشريعي لكي يبسط رقابته عليها اذ ان القاعدة الدستورية هي الهدف من التفسير، هذا اولا . اما ثانيا – فان تفسير النصوص التشريعية مختلف الخصائص قدر تعلق الامر بمطابقة القاعدة التشريعية المطعون عليها للقاعدة الدستورية ولما للمحكمة الدستورية من وظيفة رقابية . ثالثا – لم نستطع تلمس اي منهج اعتمدته المحكمة الاتحادية العليا فبي تفسير النص التشريعي، هل هو التفسير المقيد ام التفسير الانشائي ام التفسير التوجيهي، خاصة وان التفسير جاء من دون تسبيب ؟ اما رابعا – فان حجية التفسير الدستوري توجب الربط بين العلة والمعلول لكي يعتبر اساسا للحكم، اي يندمج اندماجا كاملا فيؤدي الغرض المطلوب منه.

لقد وقف القرار التفسيري عند لزوم تحقق نصاب الثلثين ولم يتصدّ للحالة الثانية وهي حالة عدم تحقق النصاب المذكور، وان عدم التصدي هذا هو ما جعل الابواب السياسية موصدة وتركنا في هذا الوضع السياسي المأزوم والمنذر بعواقب لا تحمد عقباها، وجعل من الاحكام الدستورية جزءا من المشكلة في الوقت الذي يجب ان يكون فيه القرار التفسيري جزء من الحل، وذلك بالرجوع الى الاعمال التحضيرية المفضية الى هذه النصوص، بغية الوقوف على ما انصرفت اليه ارادة المشرع الدستوري حينئذ، بغية الوصول الى متنفس يفضي الى الحل ويزيل الاحتقان السياسي الراهن.

وان مقترحنا هنا هو ان تبادر المحكمة الاتحادية العليا بناء على طلب الى تفعيل الفقرة (٢) من المادة (٧٠) اعتماد الفقرة (اولا) من المادة (٥٩) من الدستور وان ينعقد مجلس النواب بحضورالاغلبية المطلقة لاعضائه ما دام نصاب الثلثين لم يتحقق.

إفرازات جديدة في العراق (تفشي ظاهرة المخدرات والعنف الأسري والانتحار)

فلاح أمين الرهيمي

ظواهر أفرزتها السياسة الفاشلة والمدمرة لنظام الحكم في العراق لم يشاهد مثلها من حيث شدتها وإصرارها وعنفها في العهود الماضية أصبح الإنسان العراقي تمسكه قوتان مقدرة السلطة والصبر يحقق بهما مبتغاه ورغباته وقناعته فبعض رجال السلطة إذا كان راتبه لا يكفي رغباته وحاجاته يلجأ إلى الفساد الإداري فيحقق ما يرغب به وإذا كان لا يملك السلطة والقوة ولكنه يمسك الصبر والقناعة (كنز لا يفنى..!!؟؟) يسلم أمره إلى الله فيهدأ ويرتاح أما الإنسان الذي لا يملك القوة والسلطة والصبر فيصبح في صندوق حديد تارة يرميه للأعلى وأخرى للأسفل لليمين وأخرى للشمال حتى يتحطم تحطيماً أو يلجأ إلى المخدرات وينام ويهرب من الواقع المؤلم ويسلم أمره ويعيش في أحلام تداعبه ما يتمناه في حياته كما يقول الشاعر الكبير الجواهري :

نامي جياع الشعب نامي ---- حرستك آلهة الطعام
نامي فإن لم تشبعي ---- من يقظة فمن المنام
نامي على زبد الوعود ---- تداف في عسل الكلام
نامي تزرك عرائس الأحلام ---- في جنح الظلام
تتنوري قرص الرغيف ---- كدورة البدر التمام
وتري زرائيك الفساح ---- مبلطات بالرخام

أو يلجأ إلى الانتحار تخلصاً من حياة الدنيا البائسة .. وحينما يصبح في حالة ليست هي إنسانية وشبه جنونية يفرغ غضبه وجنونه مع كل من يلتقي به من أفراد عائلته بالعنف المفرط بفضل تفشي وانفلات السلاح أو اللجوء إلى الطلاق والهروب من المسؤولية العائلية أو للسرقة والمغامرات العنيفة مع الآخرين.

ماذا بقي في العراق المستباح وشعبه المذبوح سوى في كل بيت رنة وعويل وفي كل قلب آهة وحسرة وسؤال ؟ ألم يستحق العراق وطن وشعب الذي يمتد إلى قرون عميقة في التاريخ غير الإصلاح والتغيير ؟ ماذا يريدون أولئك الذين يحفرون الحفر ويضعون المطبات والصخر في طريق الإصلاح والتغيير ؟

ماذا قدموا للعراق وطن وشعب في السابق سوى الموت والدموع والفقر والجوع والمحاصصة الطائفية والمحسوبية والمنسوبية والفساد الإداري وانفلات السلاح والقتل على الهوية والخطف وكم الأفواه وتدمير الأسس التربوية (البيت والمدرسة وسلطة الحكم ودستور أعرج) وكليات وجامعات تخرج الوجبات تلو الوجبات من الطلبة وترميهم في مستنقع البطالة واقتصاد ريعي وشعب استهلاكي غير منتج عطال بطال يهرب من واقعه المؤلم بالإدمان على المخدرات والعنف المفرط الأسري والطلاق والانتحار.

ادعوا لهم بطول العمر حتى يشاهدوا ما فعلوا بالعراق وطن وشعب ونهايته مشرذم إلى كتل ومقاطعات ويصبح اسمه على احدى رفوف متحف التاريخ والأيام تترى وتستعرض الأجيال القادمة أمام متحف التاريخ وتشاهد على جبينه تاريخ العراق الأغر الزاخر وسوف ينطق حكمه القاسي فيذم هذا ويرحم ذاك ثم تصدر من قلب كل واحد منهم آهة طويلة ثم يقولون هذا ما جناه علينا الآباء وما جنينا على أحد !!؟؟.

لا أريد أن أكون عاطفياً ولكن هو الواقع الملموس ... وبكلامي الآن لا أفرض بل أحلل ولا أتهم بل أقيّم ولا أتهجّم بل انتقد.

الفتنة الطائفية

زهير كاظم عبود

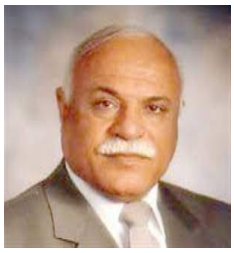

لم يكن اعتباطا ان ينص الدستور العراقي ضمن الفقرة الاولى من المادة (٧) على حظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي، حيث ان كلمة (الحظر) تعني التشديد في المنع ، والطائفية تعني التعصب الاعمى الى طائفة معينة وهي نزعة تصيب الافراد بان يعتقدوا بسمو طائفتهم او مذهبهم او عقيدتهم أو فرقتهم على بقية الطوائف او المذاهب أو العقائد أو الفرق، واظهار أي فعل مخالف للقانون بقصد التحيز او التفضيل قسرا او بالإساءة وبالوسائل غير القانونية الأخرى .

والفتنة بشكلها العام تعتبر اشد من القتل في الإسلام، وهي اختبار الانسان لتغليب عقله وانسانيته على عواطفه وخياله، بمعنى تغليب العقل على العاطفة، وضبط العواطف ضمن حق الآخر في العقيدة والرأي والفكر، ولهذا فان كل فعل بقصد اشعال فتيل الفتنة يعد فعلا تحريضيا ودافعا تخريبيا وضلالا يتعارض مع جميع الأصول والقيم التي تدعو لنشر السلام والمحبة بين الناس، ولعل أخطر هذه الفتن هي الفتنة الطائفية التي يطالها القانون ويعاقب محرضها بالعقوبات المقررة قانونا .

ما يجمعنا في العراق أكثر بكثير مما يفرقنا، وان كنا أديان ومذاهب وقوميات، الا ان قيم ومعاني الإنسانية، وحقنا في الحياة والكرامة وحرية العقيدة، جميعها من الحقوق الاساسية التي تلزمنا بالحياة المشتركة، ومن يطالع النصوص المقدسة للأديان يجدها جميعا تدعو الى السلام والمحبة والإصلاح والعدل ونبذ الفرقة، وبين ما تحذر منه تلك الفتنة التي تحرق الأخضر واليابس وتنتهك حياة الناس، ولعل الفتنة الطائفية اليوم في العراق، والتي تم اخماد نيرانها، واسكات اصوات من يدعو لها ويروجها، من بين اخطر ما واجه العراقيون في حياتهم، وراح ضحيتها من الشباب والطاقات والكفاءات العدد الكبير، مما يشكل خسارة للإنسان وللعراق بشكل خاص .

وإذ تدعو كل المرجعيات الدينية الى التوحد وتغليب صوت العقل ونبذ الفرقة، وتحذر من الفتنة الطائفية، نجد ان هناك من يقوم بين فترة وأخرى بمحاولة اشعال فتيلها، لعل امتداد الحريق يكبر ويتوسع حتى يتم تحقيق رغبته المريضة، سواء كان هذا الإشعال بتخطيط مسبق أو بعمل يشكل نزوة فردية فهو في جميع الاحوال فعل يدعو للفرقة والتشتت، ويؤدي الى مهالك ومسالك تستباح بها حياة الناس الآمنين، وتذبح بها ضحايا بريئة دون منطق او تبرير مقنع لما يجري .

تجري اليوم محاولات لإشعال فتيل الفتنة الطائفية، فيتم اغتيال بعض رجال الدين في البصرة وهم جلهم من المصلحين ودعاة التلاحم والتآخي ورسل للمحبة ونبذ الفرقة، وهم فوق كل هذا من المواطنين العراقيين الذين يتساوون مع كل العراقيين في الحقوق والواجبات، وأن التعرض لهم وارتكاب جرائم بحقهم يعد تجاوز على جميع قيم الأديان والقوانين، وايضا تشكل جريمة التعدي على حياتهم خسة ونذالة، ومحاولة لإعادة الفتنة الطائفية بغية أن يذهب ضحيتها اعداد من العراقيين، وجرائم نكراء يهدر فيها حق الانسان في الحياة وتسبى عوائلهم، فان الأمن والأمان ايضا يتعرضان الى انتهاك خطير يجعل جميع الناس في قلق وخوف وإرهاب دائم .

اليقظة والحذر مطلوبان في هذا المجال، كما أن السلطات التحقيقية المختصة مدعوة للإسراع بكشف حقيقة هذه الجرائم ومعرفة مرتكبيها، وكشف الأسباب التي دعتهم الى ارتكابها، وايضا الجهات التحريضية التي دفعتهم للارتكاب .

فإذا كانت اديانا وقيمنا ومراجعنا تدعو جميعها لإخماد الفتنة الطائفية ، وتدعو لنشر التسامح والتآخي والمودة بين الناس، وإذا كان دستورنا وقوانيننا أيضا تحظر الطائفية والإرهاب ، فان أي فعل بقصد اشعال الفتنة والتحارب بين الأديان والطوائف والملل سيكون تحديا ليس فقط لهذه النصوص والتعاليم، انما سيكون تحديا لحياة العراقيين وفي هذا الظرف العسير بالذات، حيث تستبيح قوى الإرهاب ومجموعات الأجرام بعض المدن والمناطق في العراق، يعاونهم في هذا الأمر بعض من عميت قلوبهم وماتت ضمائرهم من العراقيين، فقبلوا أن تستبيح اعراضهم وشرفهم ومدنهم، وساهموا في أن يرتكب الأجنبي ومن عافته بلاده واهله الفجور والمعاصي على اخواته وبناته تحت شعارات واوهام زائفة، فيتحول الى عنصر منزوع الضمير والشرف والكرامة، تابعا ذليلا لأوباش ومجرمين، وهو يشهد على انتهاك مرير لعرضه ووطنه وكرامته .

أن جريمة اغتيال ثلاثة من علماء الدين في محافظة البصرة لا تواجه سخطا شعبيا ودينيا بين المكونات والشخصيات السياسية فحسب، بل انها تشكل محاولة دنيئة لإشعال فتيل الفتنة وضرب وحدة الصف الوطني التي تتطلبها المرحلة الراهنة .

ولهذا فان علينا جميعا مهما كانت قومياتنا وأديانا ومذاهبنا أن نتصدى لهذه الفتنة ونقبرها في مكانها، وان نستهجن ونحتقر مرتكبيها والمحرضين عليها، وأن نشدد على التكاتف الإنساني والوطني بيننا، وان نركز على التوحد في الموقف المواجه لداعش في كل الأصعدة، حيث يتعرض العراق اليوم الى الخطر، وأملنا كبير في الجهات المختصة بتطبيق القانون لكشف حقيقة الجناة والمساهمة في إخماد الفتنة الطائفية التي يراد لها أن تظهر الى وجودنا مرة أخرى بعد أن اخمدناها .

العراق بين ثروات منهوبة مهدورة وبين استفحال الفقر ووقوعه بفئة الجوع المقلق

د. تيسير الآلوسي *

يعاني العراق اليوم من ظروف استثنائية ضاغطة كرّست ظواهر الفقر وتبعاتها إذ تعطل تنفيذ آلاف المشروعات بخلفية شروخ خطيرة للفساد وخلل بنيوي بهيكلة الاقتصاد وآلية التشغيل والإدارة. وفي ضوء مجمل النسب الخطيرة للفقر يجابه المواطن ظواهر معقدة كثيرة ليس أقلها بروز البطالة والوقوع بمصيدة انتفاء الخدمات الجوهرية الرئيسة من صحة وتعليم وركائز أساس كما قضايا الماء والكهرباء والطرقات والاتصالات.. فخرج العراق من ترتيب التعليم ومن مستويات الصحة المكفولة بالمعدل العالمي وها هو يقبع بين دول الفقر المقلق في آخر الإحصاءات الأممية..

لقد أوردت إحصاءات رسمية عراقية وهي تكتنفها نسب انحراف عن الدقة بسبب من عدم إجراء أي إحصاء رسمي منذ عقود فضلا عن أمور أخرى، أوردت أنّ نسبة الفقر باتت تصل إلى نحو ٣٢٪ وأنها ترتفع في محافظات جنوبية لتصل إلى ٥٢٪ كما المثنى و٤٨٪ في الديوانية والناصرية وهي لا تقل عن ٢٠٪ إلا في بغداد إذ تبلغ أكثر من ١٢٪ بمقابل نسبة ٥،٦٪ في كوردستان.

وإذ تقرأ المنظمات الأممية المتخصصة هذه الأمور وتتابعها فقد كشفت عن احتلال العراق التسلسل ٨٥ في المؤشر العالمي للجوع على وفق معلومات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لعام ٢٠٢١. وقد تم تقسيم الدول في هذا المؤشر بين فئة (الأقل جوعاً)، وبين (معتدلة) و(مقلقة) و(خطيرة). وهي فئات تقرأ: (نقص إمدادات التغذية للسكان عموماً، وسوء التغذية لدى الأطفال، ووفيات الأطفال بسبب نقص أو سوء التغذية.)

وبينما حققت دول لا تمتلك الثروات العراقية ومردودها المالي مراتب متقدمة لم يحقق العراق سوى مرتبة تقترب من ذيل القائمة عربيا دوليا! فنحن نتفهم حصول الكويت والسعودية ودول نفطية على تسلسل جيد، لكن كيف نفسر تقدم دول في ظروفها الصعبة على العراق كما الأردن، المغرب ولبنان وغيرها.

ولم يترك العراق الذي لم يجمع أكثر من ٢٢،٨ نقطة من ١٠٠ نقطة سوى اليمن والصومال خلفه من دول المنطقة!

إن مجمل المؤشرات العالمية والإقليمية وبمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مازالت تضع العراق في مراتب متدنية متأخرة مثلما وقوع جواز السفر العراقي في ذيل القائمة ووقوعه البلاد في رأس قائمة الأكثر فساداً وبين أسوأ العواصم وأكثر تدهوراً بيئيا دع عنكم اجتياح التصحر وقطع مصادر أمواه البلاد بلا تحرك جدي وإضرار بالفلاحة والزراعة والبيئة وانتفاء خدمات

صحية تضطر المواطن للجوء إلى دول أخرى وفي غالب الأحوال يعجز عن التكفل بمعالجة ما يعاني منه..

إن فكرة وقوع العراق هذه المرة في مؤخر تسلسل فئات الجوع وتسميته في فئة الجوع المقلق يضعه بمنطقة الخطر المستفحل بخاصة مع تداعيات الظروف العالمية ليس في أزمة الطاقة التي يحتضنها ولا يملك من أمرها شيئاً وما يبقى يحرقه ويتلفه فيما يستورد الغاز البديل لما يحرق ويتلف من إيران التي ناصبت البلاد وشعبها العداء ومازالت تدفع بمخططات تمزيقه والإضرار بمصالحه كما في تجفيف الأنهار وإرسال بقايا النفايات إليه بوديانها الخاوية بخلفية نهج قطع الأمواه عن العراق!

إن جميع الحصص الغذائية مازالت بين دولتين جارتين تفرض ما تصدره إلينا من مواد كثيرا ما تكون تالفة أو ليست مناسبة للاستهلاك الآدمي أو من مناشئ أخرى تمرّ بنوعيات متدنية مسرطنة أحيانا بسبب فساد العقود وما يتم في ثناياها...

إن الحل الوحيد للشعب العراقي كيما يتخلص من هذا المستوى الخطير لأوضاعه وهذه المرة في أمنه الغذائي وفي وقوعه اليوم وليس في احتمالات متوقعة، أقول وقوعه بمنطقة الجوع المقلق في سابقة لم تحدث في أرض الخضرة والنماء عبر تاريخها وكل تقلباته..

وفي هذا الشأن لن ينفع لا ترقيع ولا أية فعاليات إصلاحية من تشطيات ذر الرماد في العيون بل ستودي بأهل البلاد في جريمة إبادة جماعية مقصودة مرسومة مستهدفة من قوى تحكّمت بالبلاد بجهلها وبفسادها وبما ارتكبت وترتكب من جرائم بلا حصر..

يجب وقف التدهور الشامل وإعادة مسار الأوضاع اليوم قبل الغد وبخلافه فإن ما نشهده مجرد موت مؤجل مؤقتا فيما لن يضير قوى الفساد المافيوية المحروسة بميليشيات العنف وإرهابه المحلي والدولي بل ستحيا على جثث الشعب والتجارة بحيوات من يتبقى منه!!

فلنقل معا وسويا كفى والحلول لن تأتي من أي من أجنحة الحكم التي رفضها الشعب بثورة أكتوبر وليس موضوعيا ولا مقبولا إقرار إضاعة التضحيات الجسام للثورة على مذبح الحرية والانعتاق..

الشعب العراقي ليس شعب تبطل وفقر ومن ثم فهو ليس بشعب جوع أمام ثرواته المهدورة بإدارة فاشلة وأخرى فاسدة وغيرها باعت الوطن والناس أو رهنت أمواله السيادية في سندات تعتاش عليها قوى دولية فيما الشعب يئن بمنطقة تقترب شريعا من هاوية الجوع الخطير!

أوقفوا التلاعب بحيوات الناس وأمنهم بكل مستوياته ومنه أمنهم الغذائي المبتلى بنهج خدمة الأسياد من مرجعيات حصان طروادة سلطة تسطو عليها قوى مافيوية ميليشياوية .

* رئيس المرصد السومري لحقوق الإنسان

الانفال . . . بشاعة التطهير العرقي

ديف جونز

الأنفال، والتي يشير معناها في اللغة العربية إلى «غنائم الحرب»، هي سورة في الجزء الثامن من القرآن الكريم، وتروى فيها حكاية تتمحور حول فتح أتباع الرسول محمد لأراضي المشركين. ويقول البعض ان النظام الصدامي اختار هذه التسمية لحملته ضد الكرد في شمالي العراق لأنها توحي بتبرير ديني لما نفذه من أفعال .

كانت أنفال صدام حملة ضخمة جدا للإبادة المدنية والترحيل والقتل الجماعي، وقد انطلقت في شباط واستمرت لغاية أيلول من العام ١٩٨٨، وارتبطت بأهداف النظام في المرحلة الختامية من الحرب العراقية الإيرانية، فبعد بدء الحرب مع إيران في ١٩٨٠، تم تحريك القوات العراقية المتمركزة في شمالي البلاد إلى جبهات القتال، ليتاح المجال أمام قوات البيشمركة الكردية لكسب القوة والعدد.

مقاومة النظام

في تلك الفترة، كانت تسود منطقة كردستان العراق حالة من الهيجان والتمرد، يقودها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وخلال الحرب، وقف كلا الحزبين بفاعلية إلى جانب إيران. وبحلول ١٩٨٧، وبرغم أن المدن الكردية كانت لا تزال تحت سيطرة القوات العراقية، كانت القرى في الأرياف الداخلية الواسعة بمثابة حواضن آمنة للمتمردين الكرد.

في تلك السنة، انتدب الطاغية ابن عمه، علي حسن المجيد، المعروف تماما بقسوته المفرطة، ليكون المسؤول العسكري عن شمال العراق، لينشر على وجه السرعة مصادره العسكرية لأجل، وحسب قوله «حل المشكلة الكردية وذبح المخربين.» أمر المجيد الطائرات العراقية بإلقاء قنابل الغاز السام على أهداف تابعة للحزبين المتمردين وعلى قرى المدنيين، قاتلا الآلاف بشكل عشوائي، ليصبح النظام العراقي أول نظام في التأريخ يعتدي على مواطنيه بالأسلحة الكيمياوية، وليتلقب المجيد بما يعرف بـ «علي كيمياوي » .

أهداف بشعة

بدأت حملة الأنفال بشكل جدي في بداية ١٩٨٨، حينما

أصدرت بغداد أوامرها إلى القادة بضرب المناطق الريفية في الشمال بالقنابل نهارا أو ليلا «لأجل حصد أرواح العدد الأكبر من الأشخاص الموجودين». وأفصحت الأوامر إياها عن أن «جميع الأشخاص الذين يلقى القبض عليهم في تلك القرى ينبغي احتجازهم والتحقيق معهم من قبل الأجهزة الأمنية، واولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٧٠ سنة كان يجرى إعدامهم بعد استخلاص أي معلومات مفيدة منهم.» بالمجمل، كانت هناك ثماني هجمات لحملة الأنفال كلها نهجت طريقة مشابهة، ففي البدء، تسقط الطائرات المغيرة أسلحة كيمياوية على أهداف لكل من المدنيين والبيشمركة؛ بعد ذلك، تقوم قوات برية بمحاصرة القرى، ناهبة البيوت ومضرمة النار فيها، ليتم لاحقا تجميع الأهالي وإرغامهم على الصعود إلى شاحنات عسكرية لأخذهم إلى أماكن إيواء، كان أكبرها موقع «طوبزاوه»، وهو معسكر للجيش بالقرب من مدينة كركوك.في تلك المعسكرات، كان يتم فصل الرجال والصبيان، الذين يعتبرون كبارا بما يكفي لحمل السلاح، عن النساء والرجال المسنين والصغار. وبشكل معتاد وموحد، كان اولئك الرجال والصبيان يساقون إلى مواقع بعيدة ونائية، ويتم إعدامهم على شكل مجموعات، ويطمرون في مقابر جماعية تم حفرها مسبقا. وتم إعدام الكثير من النسوة والأطفال أيضا، وخصوصا القادمين من مناطق تساند المقاومة الكردية. انتهت حملة الأنفال العسكرية في أيلول ١٩٨٨ عندما أصدر النظام الديكتاتوري عفوا عاما عن جميع الكرد، برغم عدم السماح لهم بالعودة إلى «المناطق المحظورة». وعلى أي حال، تم محو تسعين بالمئة من القرى الكردية بشكل أساسي من الخارطة، وانتشرت الألغام الأرضية في الأرياف بغية إعاقة إعادة الاستقرار.

سكوت عالمي

كان رد فعل المجتمع الدولي على ما حصل في هذه الحملة المدمرة خافتا للغاية، مع تقديم العديد من الدول، وبضمنها الولايات المتحدة، الدعم بالمال والسلاح للنظام العراقي خلال الحرب العراقية الإيرانية.

وقدرت منظمة مراقبة حقوق الانسان والمسؤولين الكرد رقما للضحايا بلغ ١٨٢ ألف قتيل.

تمكين المرأة ومشاركتها في القوى العاملة

غسان عدنان العاني

تشير النظرية الاقتصادية الى ان هناك علاقة سببية تبادلية بين تمكين المرأة والتنمية ، اذ ترتبط فكرة تمكين المرأة بما يسمى بمفهوم رأس المال الاجتماعي والتنمية المدفوعة بأعتبارات لمجتمعات المحلية ، و تساهم هذه المفاهيم معاً في الجهود المبذولة لتقليل الفقر ، ومن هنا اصبح تمكين المرأة هدفاً اساسياً لكثير من المشاريع التنموية الحكومية ، او تلك المشاريع التابعة للأمم المتحدة ، لأنه حسب التعريف الذي وضعه البنك الدولي امان تمكين المرأة يشكل احد العناصر الاساسية للتقليل من الفقر اضافة الى كونه عنصراً اساسياً في التنمية ، وبالتالي فإن زيادة تمكينها اقتصادياً يؤدي ليس فقط لتحسين حالها ، وانما يؤدي الى تحسين المجتمع كله ، وتشكل المرأة ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم لكن مساهمتها في المستويات القياسية للنشاط الاقتصادي والنمو و الرفاهية ما تزال اقل بكثير من المستويات الممكن على الرغم مما تحقق. من تقدم ملموس في العقود القليلية الماضية ، ما تزال مشاركة الاناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور كما ان معظم الاعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة اذ انه من الملاحظ ان تمثيل المرأة في القطاع غير الرسمي وشراء السكان الفقير يتجاوز تمثيل الرجل بكثير ، كذلك تواجه النساء فروقات في الاجور بينهن وبين الذكور ، وفي كثير من البلدان تؤدي التشوهات والتميز في سوق العمل الى الحد من خيارات العمل مدفوع الاجر امام المرأة وما يزال تمثيل الأناث متحفظا في المناصب العليا ، وفي مجال زيادة الأعمال حسب منظمة العمل الدولية في عام (٢٠١٥) م .

وقد زالت مشاركة النساء في قوة العمل في الدول العربية خلال السنوات الثلاثينية الماضية. بمعدلات لا تتجاوز واحداً في المئة (١ بالمئة والاسوأ من ذلك أنه على الرغم من أن الفجوة بين النساء والرجال في الكثير من الدول النامية تضيق بأطراد ، الا انها على العكس من ذلك في الدول العربية تزداد أتساعاً مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة بوجه عام ، فقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة حسب تقرير التنمية

البشرية الصادر من الامم المتحدة لعام (٢٠١٥م) ، حيث ان نسبة النساء كانت بواقع (٥٠ بالمئة) ونصيب الرجال ، بنسبة (٧٧ بالمئة) وبلغت نسبة الأجر المدفوع الاجر (٥٩ بالمئة) تتوزع بين (٣٨٪) للرجال و (٢١ بالمئة) للنساء أي ان العمل غير مدفوع الأجر والذي بلغ نسبته (٤١ بالمئة) هذه النسبة تتوزع ما بين النساء بواقع (٣١ بالمئة) والرجال بواقع (١٠ بالمئة) أي ان للنساء ثلاثة أضعاف حصة الرجال حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتسود الفوارق بين كلا الجنسين في مجال العمل سواء كان العمل مدفوع الاجر . ام غير مدفوع الاجر بالنسبة الى العمل الغير مدفوع الثمن ، فان الفوارق تسود فيه بسبب اختلاف القيم المحلية والتقاليد الاجتماعيه والادوار التاريخية لكل من المرأة والرجل وتضمن العمل غير مدفوع الاجر.

رعاية الاطفال

الاعمال المنزلية مثل تنظيف المنزل ورعاية الاطفال والمرضى من افراد الاسرة وغيره تتولى النساء في مختلف انحاء العالم معظم اعمال الرعاية مما يضيق امامهن الخيارات والفرص للقيام بانشطة اخرى محزية لهن في العمل مدفوع الاجر ، ومن جهة اخرى تتعرض النساء لظروف التشغيل غير المستقر اكثر بكثير من الرجال يعمل لنا بحسابهم او لحساب اخرين في القطاع غير النظام حيث الاجر غير ثابت والضمان الاجتماعي متعدم او في الحد الادنى . اما بالنسبة الى العمل مدفوع الثمن فان المراة قد تواجه الحرمات والتميز عند اشتغاله بالعمل فرصة المراة في المناصب العليا في اداره الاعمال على الصعيد العالمي تقتصر على ٢٢ بالمئة من المناصب القيادية العليا وهناك ٣٢ بالمئة من الشركات لا يستلم من المراة منهن اي منصب الادارة العليا ويغلب العمل الرجال في الاعمال الحرفية و التجارية تشغيل الالات والمصانع والوظائف الادارية والتشريعية بينما ينتجه النساء العمل في فئات المهارات المتوسطة ووظائف الدعم الاداري والخدمات والبيع في المتاجر .

وحتى اذا قامت المراة باعمال مماثلة للاعمال الرجل فهي تتقاضى اجرا اقل ويزداد الفرق بين الاجور في الوظائف الاعلى اجرا وتخصيصا فعل الصعيد العالمي تتقاضى المراة اجرا اقل من اجر الرجل بنسبة ٢٤ بالمئة .

دعم الثروة الحيوانية ضرورة ملحة

عبد الكريم عبدالله بلال

الثروة الحيوانية في العراق تعاني من ازمه توفير الاعلاف بشقيها الجافة والخضراء.

فالملاحظ خلال السنوات الاخيرة عانت البوادي العراقية من الجفاف وشح الامطار وبالأخص في باديه النجف، حيث كان يرى في باديه النجف لوحدها وحسب الاحصائيات السابقة حوالي ٣ مليون راسا من الاغنام العواسي والحمداني ولم يتبقى منها سوى ٥٠٠٠٠ راسا من الحمداني اما العواسي فقد انقرضت، ومن المعلوم انها تولد توائم، وهذا اثر وسيؤثر على الامن الغذائي وتوفير اللحوم كغذاء للمواطن العراقي. اليوم ازداد الوضع سوءا بعد الجفاف وعدم هطول الامطار هذا العام لما جعل اراضي البوادي العراقية جرداء، اضافه الى ما خلفته الحرب الروسية الأوكرانية من اشكاليات في هذا المجال وفي العالم اجمع كون هذين البلدين هما من اكبر المصدرين للحبوب والبقوليات مما ادى الى ارتفاع اسعار الذرة العلفية والصويا الى اكثر من ٣٠٪ عالميا وهذا انعكس على الوضع العراقي حيث زادت اسعار الشعير العلفي الى اكثر من ٧٥٠ الف دينار للطن الواحد ، وكذلك الحنطة الى كثر من مليون دينار وايضا النخالة العلفية وهي من منتجات الحنطة بعد طحنها الى اكثر من ٦٥٠ الف دينارا ما ادى بالمربيين الى ترك قطعانهم من الاغنام والماعز التي تتعرض الى سوء التغذية وكثرة الهلاكات فيها ، وهذا ايضا بدوره اثر علي مربي الابقار والعجول والجاموس والابل والدواجن حيث قرر الكثير من مربي الدواجن ترك حقولهم وعدم التربية وهنا سيتوجه التاجر العراقي الى الخارج وبلدان الجوار لغرض الاستيراد وبالتالي اخراج العملة الصعبة من العراق وارتفاع الاسعار في الداخل .

لذلك يتطلب من الحكومة العراقية ووزارة الزراعة العراقية التفكير جديا بهذا الموضوع الذي يعرض امن البلد الغذائي الى الخطر وهناك حلول عديده منها:

القيام بنشر بذور الادغال ونواتج تصنيع الحنطة والشعير والرز في البوادي العراقية وعلى خطوط يبعد خط عن الاخر مسافة ٣٠ كم ولغاية الحدود العراقية مع دول الجوار تحسبا لحصول امطار على ان تكون عبر الطائرات التي تملكها مديرية الوقاية العامة او سيارات مديريات الزراعة كافة.

هنالك العديد من البلدان عملت على تحسين بعض النباتات العشبية التي تتحمل الجفاف لمده اكثر من عام مثال ذلك في استراليا، يجب الاستفادة منها وزراعتها في البوادي العراقية.

ان تعلن وزاره الزراعة ان الثروة الحيوانية منكوبة وهنا يجب ان تخصص لها من ميزانيتها او ميزانيه الطوارئ المبالغ اللازمة ودعم المربيين بها.

فتح باب السلف من المصرف الزراعي لمربي الثروة الحيوانية و بدون ارباح او ارباح بسيطة.

توفير الاعلاف وتوزيعها على المربيين بكل صنوفها، ان كانوا مربي دواجن او حيوانات كبيره او مربي جاموس وابل واغنام او ماعز وبأسعار زهيده وبالتقسيط المريح.

الاستفادة من الحنطة غير المستخدمة للطحين وعمل الخبز، وكذلك الشعير الموجود لدى وزاره التجارة في سايلواتها وتوزيعها على المربين بالسرعة الممكنة. ٧. قيام اقسام الثروة الحيوانية والمستشفيات البيطرية في المحافظات بجولات ميدانيه تقدر الحالة والاهتمام بالمناطق الاكثر ضررا، ثم الانتقال الى المناطق الاخرى.

دعم الفلاحين والمزارعين الذين يزرعون الحنطة والشعير والذرة والسماح لهم بزراعه كافة اراضيهم وعدم احتسابهم على الخطة الزراعية وهي ٥٠ في المائة، بل زراعة اراضيهم بنسبة مائة في المائة.

عدم ثبوت الأدلة

د. أثير ناظم الجاسور

ما من شعب من شعوب الأرض لا يتمنى التغيير نحو الأفضل والتخلص من أنظمة كانت السبب في انهزامه وانكساره وفقدانه انسانيته، وطبيعة البشر توّاقة للتغيير ولحصول على كل ما له علاقة برفاهية الحياة وفضلاً عن الحرية بمختلف اشكالها أهمها حرية التعبير ونيل الحقوق والعيش الكريم،

نعم دليل الإحساس بالإنسانية ان يتمتع الفرد بحرية ان يعبر عن ما شعر به وان ينتقد ويساهم في تصحيح مسارات البيئة التي يعيش ضمنها، فالفرد بالفطرة يبحث عن مصالحه المتعددة لا يحتاج لنظريات شارحة لما له وما عليه من حقوق وواجبات إلا ما قد يعمل على خرق القانون وبعض الأعراف الاجتماعية التي قد تعمل بالضرورة على تحييد هذا الفرد، لكن بالمحصلة سواء الفرد ام الجماعة بالضرورة يبحثون او يحاولون ان يصنعوا بيئة ملائمة لهم للعيش.

العراق واحد من هذه الدول الذي كان ولا يزال المواطن يبحث دون دليل ملموس بالقوة عن رفاهيته وحرية التعبير عن قضاياه التي باتت معضلات كبيرة تعايش معها فأصبحت بديهية مزعجة له، فمواطن قبل العام ٢٠٠٣ يسعى لكسب لقمة العيش يبحث عن امل الخلاص من سلطة لا تنفك في ان يكون المواطن وقود مشاريعها سواء الأيديولوجية او التوسعية الخ.... من المشاريع، ناهيك عن هاجس الخوف من الكلمة التي قد تكون هي نقطة اخر السطر لأنهاء حياته سواء بقصد ام بغير قصد، من عاش تلك المرحلة من التكميم والانغلاق لابد من ان يكون باحثاً عن دليل حريته المقيدة سواء بتقرير الحزب او بوشاية المخبر او بفكرة (الحيطان الها اذان)، هذا ناهيك عن الضغوطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت حكراً على الطبقة الحاكمة المتمتعة بكل الملذات ورغد العيش.

واليوم وبعد (١٩) عاماً من التغيير والخلاص من حقبة العنف والقهر والتسلط كان المواطن قاب قوسين ان يمسك بدليل الحرية ويعلن براءته من الخنوع والخوف والخذلان، إلا ان ما حدث كان النسخة المطورة من تلك الحقبة فلا عيش رغيد ولا حرية تعبير ولا عدالة اجتماعية ولا حقوق وكل ما على المواطن ان يقدم على تنفيذ ما يراد منه لا بل زاد على ذلك اصبح وقوداً لكل حركة حزبية موجهة من خارج الحدود، ومع كل ذلك لا يزال يبحث عن دليل الحرية التي وعد بها منذ اليوم الأول من دخول الأحزاب الحاكمة بصحبة احتلال الولايات المتحدة، ولا يزال من في السلطة يتنعم برغد العيش والرفاهية وهيبة السلطة، وكل ما له علاقة بخرق القانون وحطه إلى اسفل الدرجات مباح، وكل ما له علاقة بتجهيل وتهميش الانسان مباح إلا ان تتكلم بحرية وتنتقد وتحاول ان تصحح غير مسموح، حتى الحياة الكريمة غير مسموح المطالبة بها لأنها ضد إرادة من في السلطة الراغبين في ان يكون الجموع جياع ليكونوا خير من يرحل للجنة، اما ما يبحث عنه المواطن من حياة كريمة غير وارد لعدم ثبوت الأدلة.

العنف ضد الأطفال في العراق

د. قاسم حسين صالح

(اعلنت هيئة رعاية الطفولة، الجمعة ١٥ نيسان ٢٠٢٢، وفاة الطفلة زينب التي تعرضت الى التعنيف من قبل والدها. وقال مصدر أمني ان والد الطفلة زينب ضربها بتوتية، ما اسفر عن تهشيم رأسها،ولم تنجح محاولات الاطباء في اسعافها، نتيجة الاصابات البليغة).

وقبلها بسنة،نشرت وكالات الأنباء ما نصه:(في حلقة أخرى من مسلسل جرائم الضرب والعنف المتصاعدة ضد الأطفال في العراق، التي باتت شبه يومية، اعتقلت وزارة الداخلية العراقية، رجلا في العاصمة بغداد، ظهر في مقطع فيديو جرى تداوله على نطاق واسع، وهو يعتدي بالضرب المبرح على ابنه الصغير الذي بالكاد يبلغ بضعة أعوام).

وكانت (اليونسيف) قد حذرت من تبعات العنف المتمادي ضد الأطفال، وصفته بأنه بلغ مستويات خطيرة في العراق، فيما ذكرت (هيومن رايتس) ان ٨٠٪ من اطفال العراق يتلقون العنف وفقا لتقرير الشرقية نيوز.

استطلاع رأي

في ليلة وفاة الطفلة زينب نشرنا ما نصه:

(أب يحطم جمجمة ابنته وتفارق الحياة. الاب يقدّم ثلاث افادات مختلفة، وخال الطفلة يقول ان والدها كان حسن السلوك،ولكن صدر منه مؤخرا كلام غرب كقوله.. البنت من تكبر تصير عار. ندعو الجهات المعنية بالتحقيق اتاحة الفرصة لنلتقي بالاب من اجل الوصول الى الحقيقة، لأننا على يقين بأن الدافع سيكولوجي وان ارتبط بمتغيرات اخرى).

واليكم بعض الأجابات:

ـ هاي بالجاهلية كانوا يؤدونها، يعني يدفنها بعد ولادتها، والسبب انه كانت العرب تغزو بعضها بعضا ويخافون من سبي النساء. يعني معقولة هاي الأفكار موجودة في القرن الواحد والعشرين. احتمال الاب مكبسل بسبب انتشار المخدرات.

ـ مأساة كبيرة..هل يشعر الانسان بسعادة قصيرة جدا لثانيتين في بلد تحدث فيه جرائم بهذا الشكل.

ـ حالة تستحق دراستها سايكولوجيا، وانت الاقدر على دراستها دراسة علمية و معرفة كافة ظروفها.

ـ اللهم انت الحافظ،شنو هل التعقيد والجاهلية..هذا يعيش بمجتمع قبل ١٤٠٠ عام، العصر الجاهلي ووأد البنات لانهن يحملن الاب عار.

. لماذا لا تهتم الحكومة بهكذا حالات،وتفسح المجال لمثل جنابكم لكشف الحقائق لمجتمع وتوعية لمثل هكذا حالات.

.نحن نعيش قبلية المجتمع العراقي في ذروتها.

ـ الأب هو نتاج ارث اجتماعي يحمل مفاهيم مريضة من عقليات رؤساء كتل الشؤم السياسية.

ـ وكيلك آلله شعب صابته الكابة من وراء السياسيين!

بدءا نشير الى ان حماية الأطفال من مختلف أشكال العنف،تعتبر حقّاً أساسياً من حقوقهم كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، جاء فيها بالنص:(ان الطفل بسبب عدم نضجه البدني والعقلي يحتاج الى اجراءات وقاية ورعاية خاصة بما في ذلك قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها)،وحددت مسؤوليات الحكومات في تأمين حقوق الأطفال والعراق احدى تلك الدول الموقعة عليها.

وللتوثيق،فاننا نشرنا في الصحف العراقية بتاريخ (١٦ و ٢٤ و٣٠ آب ٢٠٢٠) ثلاث حلقات بعنوان(قانون مناهضة العنف الأسري العراقي) تناولت تعريفا بالقانون وتشخيصا لنقاط الضعف العلمي،ومواصفات الاسرائيلي يشيع فيها العنف،وخصائص شخصية مرتكب العنف،ولماذا عارضت احزاب دينية وبرلمانيون تمرير القانون..وتوصيات تخص الأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني. وكعادتها،فان الحكومة والبرلمان لا تأخذ برأي اكاديميين اصحاب اختصاص وخبرة..بل لا تقرأ ما يكتبون.

من يرتكب العنف ضد الأطفال؟

تفيد الدراسات،وخبرتنا لثلاثة عقود،ان القائم بالعنف ضد الطفل(والزوجة ايضا) كان قد تعرّض في طفولته الى عنف جسدي او نفسي أنشأ لديه الأحساس بـ(الضحية)،وانه حين يتزوج يقوم لا شعوريا بتفريغ الحيف في الأطفال او بزوجته،فيما يأتي آخرون من أسر يعاني فيها الوالدان من اضطرابات نفسية وخلافات وعدم توافق في المعاشرة الزوجية،او من آباء عدوانيين فيقلدونهم،وقد يأتي بعض الأفراد من الرجال بتركيبة سادية.

وعلميا،حدد الدليل التدريبي الإرشادي صفات الزوج الممارس للعنف بالآتي:

سرعة الغضب،تعكر المزاج،شدة الامتعاض،الشعوربخيبة الأمل،عدم الإحساس بالأمان،انخفاض تقدير الذات،الشعور بعقلية الخاسر،عدم القدرة على تحمّل المسؤولية، تعاطي المخدرات، وإدمان الخمور.

وتوصلت الدراسات السيكولوجية العربية والعالمية الى ان الأسر التي يشيع فيها العنف تنفرد بأربع صفات:

التعليم، والفقر، والضغوط، والكحول.

فقد تم التأكد ميدانيا بأن العنف ضد الأطفال ينتشر بين الآباء والأمهات الأميين ومنخفضي المستوى التعليمي،وأن الفقر يلعب دورا رئيسا في انتشاره،ووجود علاقة طردية بين العنف الموجه ضد الأطفال والضغوط الاجتماعية المتمثلة بالبطالة.

وما لا يدركه كثيرون ان العنف الذي يتعرض له الأطفال(على صعيد الأسرة والمدرسة ايضا) يحدث آثارا طويلة الأمد عليهم وعلى المجتمع ايضا.فهم معرضون الى: صعوبات في التعلم،ضعف الانتباه،اعاقات في الوظائف التنفيذية للدماغ، مثل: الذاكرة العاملة، وضبط النفس، والمرونة المعرفي.. خلل في الصحة العقلية والعاطفية، اكتئاب وقلق يدفع بعضهم الى الأنتحار وتعاطي المخدرات. وتؤكد الدراسات ان الكثير من الأطفال الذين تعرضوا للعنف يكونوا فاشلين في حياتهم الزواجية وغير منتجين اجتماعيا. ولا يقتصر العنف هنا على النوع الجسدي،بل والنفسي ايضا من قبيل النبذ،التمييز في المعاملة،السخرية، والتحقير.

من المسؤول؟ .. كلنا مسؤولون لكننا نرى ان نوعية النظام السياسي الحاكم هو المسؤول الأكبر عن شيوع كل الظواهر السلبية في المجتمع.فلقد اثبتت الأحداث في العراق أن احزاب الأسلام السياسي التي تولت السلطة في ٢٠٠٦ الى الآن(٢٠٢٢)،

تضاعف في زمن حكمها عدد حالات الطلاق، الأنتحار،المخدرات،والعنف الأسري ضد المرأة والأطفال..وأضف لها (الألحاد) مع انها احزاب وكتل اسلامية!. والسبب في ذلك انها استبدت بالسلطة،وقتلت أطفالا في وثبة تشرين، واستفردت بالثروة وافقرت ١٣ مليون عراقيا باعتراف وزارة التخطيط،واشاعت العنف وصدمت الناس بتوالي الخيبات..لتوصل الأب المحتقن نفسيا الى حالة قهر يضطره الى ان يفرغه في أطفاله.

توصيات :

مع ان حكومات العراق بعد التغيير لا تكترث بدور علم النفس والطب النفسي وعلم الاجتماع في دراسة هذه الظاهرة واقتراح سبل معالجتها..وعليه فاننا نوصي بالآتي:

- قيام اقسام علم النفس وعلم الاجتماع في الجامعات باجراء دراسات ميدانية تتقصى اسباب العنف ضد المرأة ومؤشراتها الاحصائية،وتواترها وآثارها النفسية على الرجل المعنف والضحية والاطفال.

- قيام وسائل الاعلام بالتوعية العلمية عبر برامج وكتابات يتولاها اختصاصيون بعلم النفس والاجتماع.

- تخصيص اقسام او اجنحة في المؤسسات المعنية بالصحة النفسية،تتولى عملية التأهيل النفسي لمرتكبي العنف ضد الأطفال والمرأة.

- اجراء فحص نفسي من قبل استشاريين بعلم النفس والطب النفسي لكل راغب في الزواج يؤكد سلامته النفسية من الاسباب والعقد التي تدفعه لارتكاب العنف الأسري.

- الأهتمام باشاعة مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) بين شباب وفتيات الألفية الثالثة.

- تضمين قانون مناهضة العنف الأسري نصا واضحا بتشديد العقوبة،ومادة صريحة تعدّ القتل بأسم الشرف جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار.

- تعديل مفهوم ارتباط الرجولة بالعنف.

- التمييز بين عقاب ناجم عن غضب او عدوان وبين عقاب تأديبي تربوي.

- اقامة دورات تدريبية لرجال الدين لازالة المفاهيم الخاطئة التي تربط العنف بالدين.

- تفعيل دور المرشد التربوي والباحث الاجتماعي في المدارس والمحاكم.

ونعيد التذكيربأن (قانون مناهضة العنف الأسري) لا يمكن ان تنجح في تطبيقه الأجهزة الأمنية والمحاكم،ولن تكون نتائجه مضمونة الديمومة ما لم تكن هناك استراتيجية توعية تطبّق على مراحل يقوم باعدادها علماء نفس واطباء نفسيون وعلماء اجتماع وتربويون.. من المستقلين سياسيا،لأن السياسة في العراق أفسدت حتى الدين!

المنظمات غير الحكومية ودعم ذوي الإحتياجات الخاصة

احمد طلال البدري

اصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كتاباً بالعدد (٤٢٦١) في ٢٠٢٢/٣/٣١ معنون الى وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية اشارت فيه الى ان (هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة) المشكلة بموجب القانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ هي المرجع الوحيد التي ينضوي تحتها كافة شرائح ذوي الاعاقه بانواعها المختلفه ، كما تضمن طلب عدم التعامل مع اي تجمع مدني لشريحة ذوي الاعاقه وانها تجد –اي الوزارة- ان هنالك من يتعامل مع تلك المنظمات لتحقيق غايات شخصية ومحاولة للانتقاص من عمل الهيئة وما تبذله من جهود لانفاذ مواد القانون انف الذكر، والحقيقه ان هذا الكتاب انطوى على مخالفات قانونية نحاول ان نوجزها بالاتي:

١- ان منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير حكومية تتضمن مجموعه من الاشخاص الطبيعية او المعنوية اكسبت شخصيتها المعنوية بعد تسجيلها وفق احكام قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ وانها تسعى لتحقيق اهداف غير ربحية (م١) من القانون المذكور .

٢- ان هذه المنظمات تجد اساسها الدستوري في نص المادة (٤٥/اولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي نصت على ان (تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها ، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها ، وينظم ذلك بقانون) ، كما نصت المادة (٢/اولاً) من قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ على اهداف القانون ومنها (تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها وفق القانون) ، وبالتالي فأن ما ورد بدعوة وزارة العمل بعدم التعامل مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بشريحة ذوي الاعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة يشكل تقويض للدعم الدستوري والقانوني لهذه المنظمات والنشاطات التي تمارسها.

٣- ان مسألة استخدام هذه المنظمات لاغراض ربحية او شخصية او بهدف الاساءة للجهة المختصه برعاية هذه الفئات ، فأن ذلك يخضع لطائلة القانون في حال اثبات

مثل هذه المخالفات، لان هذه المنظمات ملزمة اصلاً بموجب القانون بصرف مواردها بما في ذلك الموارد المتأتية من التبرعات والمنح والوصايا والهبات والهدايا الداخلية على النشاطات التي تحقق اهدافها ، كما انها تخضع لاشراف دائرة المنظمات الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وملزمة بتقديم تقرير مالي مفصل عن مصادر التمويل ومعاملاتها المالية سنوياً لهذه الدائرة، كما يحضرعلى هذه المنظمات توزيع المنح والمساعدات على اعضائها عند حل المنظمة (م١٠و١٣و١٤) من القانون ، كما ان هذه المنظمات تخضع لعقوبتي (التعليق) او (الحل) في حال مخالفتها للقانون.

٤- لم يتضمن قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ نصاً يحضر التعامل مع منظمات المجتمع المدني الوطنية او الاجنبية ، بل على العكس ورد ضمن المادة(٢/سابعاً) الخاصة بالاهداف الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص ومواكبة التطورات العلمية في كل مايتعلق بالاعاقة والاحتياج الخاص والاتصال مع الجهات المختصة داخل العراق وخارجه لرفع كفاءة الاداء ، وان كثير من المنظمات غير الحكومية المعنية بدعم هذه الفئات الهشة في المجتمع العراقي تملك الخبرات والمؤهلات لدعم هذه الشرائح وهي بذلك تمارس دور تكميلي ومساند لعمل الهيئات الحكومية المختصة في هذا المجال .

٥- الزم قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣ اشراك شخصين من المهتمين في شؤون ذوي الاعاقة في مجلس ادارة هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة (م٦/خامساً) من القانون وهؤلاء الاشخاص سواء كانوا طبيعيين او معنويين ممكن ان يكونوا احد المنظمات غير الحكومية او الشخصيات العامة المهتمة بهذا الشأن ، وهذا يدل ان عمل الهيئة منفتح على كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق اغراض القانون في دعم ذوي الاعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة مع تحفظنا على التسمية التي اوردها القانون ، وتقديم الرعاية لهم ودمجهم بالمجتمع ، لما تقدم ندعو وزارة العمل الى سحب كتابها اعلاه والله الموفق ...

حل البرلمان .. وماذا بعد ؟

حكمة اقبال

سبعة أشهر مرت على إجراء أول إنتخابات مبكرة لمجلس النواب العراقي، فرضتها إنتفاضة تشرين ٢٠١٩ ولازال العراق بدون حكومة جديدة، وهذا ليس بجديد على تشكيل الحكومات السابقة التي استغرقت شهوراً للإتفاق على توزيع الحصص من المناصب الحكومية. ولكن الجديد في هذه المرة دخول المحكمة الإتحادية على الخط وتقديمها تفسيرات لمواد الدستور أدت الى وضع العصي في عجلة التوقيتات الدستورية لإنتخاب رئيس الجمهورية، ومن ثم تكليفه مرشح الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة حسب النص الدستوري، والذي جرى القفز عليه في تشكيل حكومة عادل عبد المهدي. وبعد عدد كبير من اللقاءات الثنائية أو المشتركة مع آخرين اتفقت أغلبية برلمانية على إنتخاب رئاسة البرلمان، وتعطلت محاولات إنتخاب رئيس الجمهورية، وأصبح مصطلح الإنسداد السياسي متداولاً بعد ان مرت المدد الدستورية دون تنفيذها.

ظهرت في الأيام الماضية فكرة حل البرلمان وإنتخاب برلمان جديد، وأفترض ان هذه الفكرة جاءت من قبل قوى الإطار التنسيقي، التي تطالب بحصتها غير المشروعة في الحكومة الجديدة، لأنها أحزاب خسرت أصوات مؤيديها، وهي غير جاهزة لتقبّل هذه الخسارة المادية والمعنوية، ولم تفلح شكاواها أمام المحكمة الإتحادية في إلغاء نتائج الإنتخابات. لذا فان هذه القوى تبحث عن صيغة جديدة للخروج من مأزق خسارتها من خلال حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، عسى انها تستطيع ان تقوم بالتزوير المعتاد وتعود الى مناصب الغنائم المتوقعة.

تصطدم هذه الفكرة بعدة عوامل:

١- الإنتخابات الأخيرة هي مبكرة اصلاً، ولم تستنفذ مهمتها في تشكيل حكومة جديدة لتنجز برنامجها ويتم محاسبتها على اساس منجزها.

٢- ماذا لو جاءت النتيجة قريبة من النتائج الأخيرة، هل سيعاد نفس السيناريو الحالي من تشكيك بنزاهتها وشكاوى الى المحكمة الإتحادية؟

٣- ماذا لو جاءت النتائج مختلفة بالضد مما هي عليه الآن، هل سيقوم الخاسرون الجدد بنفس ماقام به الخاسرون الآن؟

٤- كم من الوقت والجهد والمال ستستغرق هذه العملية؟ خاصة ان النتائج الأخيرة قوبلت بالإيجاب من قبل بعثة الامم المتحدة والاتحاد الأوربي، ولا ضمان لعودة مشاركتهم في الانتخابات المقترحة لعدم وجود مبررات قانونية لها، سوى الإختلاف في توزيع الغنائم؟

٥- ماذا لو وصلنا الى نفس النقطة التي إبتدعتها المحكمة الاتحادية في الزامية حضور الثلثين لإنتخاب رئيس الجمهورية؟

٦- حل البرلمان يتم فقط من قبل البرلمان نفسه بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، كما نصت الفقرة أولاً من المادة ٦٤.

هذه الاسئلة وغيرها الكثير تتطلب التفكير العميق، خاصة وان المحكمة الاتحادية في الوقت الذي افتت فيه بضرورة توفر نصاب الثلثين، لم تطرح الوجه الآخر للمعالجة في حالة إستحالة تحقيق ذلك.

لذلك فان من يساند دعوة حل البرلمان، بسبب من الجزع من مجمل العملية السياسية، أومن حالة التصادم السياسي للحفاظ على المحاصصة، إنما يدخل في دائرة أهداف الإطار التنسيقي، التي تريد العودة الى المحاصصة وما يترتب عليها، وستكون كل ضحايا إنتفاضة تشرين في هباء، وللأسف الشديد هناك أصوات مدنية وتشرينية لاتدرك ذلك.

هناك فكرة ساذجة، في مفهوم السياسة، جرى تناولها في وسائل إعلام ذات هوى مدني وتشريني، هي انه بديلا عن حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة، يصار الى اجراء «إستفتاء شعبي» ليختار الشعب بين حكومة أغلبية سياسية أو حكومة توافقية. تصدم هذه الفكرة بعدة عوامل:

١- مجرد طرح مفهوم الحكومة التوافقية يعني القبول بمبدأ المحاصصة التي صرخ ابناء انتفاضة تشرين والاحتجاجات التي سبقتها ضدها، ولازال جميع الأحزاب يقول انه ضد المحاصصة، فهل يعود المدنيون لطرحها من خلال الإستفتاء، وهل نقبل بها؟

٢- من يضمن انه وعند ظهور النتائج عدم إدعاء الخاسرين بتزويرها ويطالبون بإعادتها .. الخ لنصل الى الانسداد ذاته.

٣- هل الوعي المجتمعي يدرك جيداً معنى حكومة الأغلبية السياسية أو الحكومة التوافقية؟ اتحدث هنا عن أبناء الريف وأطراف المدن الذين يسيرون خلف رجل دين أو شيخ العشيرة.

٤- من سيحدد من هم اعضاء الحكومة الفائزة بالإستفتاء؟ هل البرلمان أم قادة الأحزاب؟

٥- ستحتاج هذه الفكرة لتنفيذها الى نفس إجراءات الإنتخابات البرلمانية من جهود ومال ومتطلبات لوجستية ووقت، فلا سبب مفيد هنا.

كيف نخرج من هذا الإنسداد؟ هناك أكثر من سيناريو يمكن تخيله قد يؤدي الى العودة للبرلمان وإنتخاب رئيس الجمهورية واستمرار باقي التوقيتات الدستورية.

١- ان تتراجع المحكمة الإتحادية عن قرارها التفسيري بخصوص جلسة إنتخاب رئيس الجمهورية والعودة الى نص الدستور حول باقي جلسات البرلمان بتوفر النصاب بحضور ١+٥٠. وسبق للمحكمة الاتحادية ان تراجعت عن قرارها في طريقة احتساب الكتلة الأكبر، فلا ضير من تراجعها الان.

٢- تبادل التنازلات بين الأحزاب لتوفير أغلبية الثلثين، وهنا أقصد الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني والاتفاق على مرشح واحد وبذلك ينتقل الاتحاد الوطني الى التحالف الثلاثي.

٣- احتمالية عقد صفقة بين الاطار التنسيقي والتيار الصدري، كما جرى في عام ٢٠١٨.

٤- ترجيح العقل عند أحزاب الإطار التنسيقي والقبول بخسارة الإنتخابات، وحضور جلسات البرلمان، وممارسة دور المعارضة البرلمانية.

ان حكومة الأغلبية السياسية من حيث المبدأ تطور «ديمقراطي» للخروج من سياسة المحاصصة التي ادارت الحياة السياسية منذ ٢٠٠٣، ومن المفيد لبناء عراق مستمر تقبّلها لتكون اساس لتادل سلمي للسلطة، ولكن الأغلبية السياسية كفكرة تختلف عن الأغلبية السياسة المطروحة في العراق الآن، والفرق هو في تشابه الطرفين المتضادين من حيث الفساد، فالداعي للاغلبية يشيطن الرافضين لها والرافض للمشروع يخوّن الداعمين لها. الفرق الآخر هو التناقض الواضح في العراق بين مؤسسات وآليات ديمقراطية تقوم على قوة القانون وبين قوى سياسية تريد توظيف تلك الآليات بما يخدم مصالحها، عبر قانون القوة ولا تقبل بنتائج تُضعف نفوذها، حتى انها ابتلعت الدولة من خلال هيمنتها على السلطة.

ان العراق يستحق أن يكون أفضل مما هو عليه، بلد لاتتحكم فيه الميليشيات، بلد بلا فساد، بلد عدالة إجتماعية حقيقية وبلد ديمقراطي يسوده القانون وآمن للجميع، ولكن هل تستطيع القوى التقليدية تحقيق ذلك، أم انها عاجزة عنه بعد تجربة السنوات منذ ٢٠٠٣؟

والسؤال الأهم هو هل تستطيع قوى اخرى غير التقليدية ان تحقق للشعب ما يوفر له حياة حرة كريمة، كما طالبت إنتفاضة تشرين؟

يتساءل العراقيون: هل هذه هي الديمقراطية التي وعدتنا الأحزاب العراقية منذ ٢٠٠٣؟ الجواب معروف.

مظاهرات واسعة للإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة

خرجت التظاهرات الجماهيرية، ليلة الجمعة ١٥ / ٤ / ٢٠٢٢ ، في مناطق مختلفة من العراق ، بدعوة من مختلف القوى التشرينية والاحتجاجية، طالبت بالإسراع في تشكيل الحكومة وانهاء حالة الاستعصاء، والبدء فوراً بإجراءات ملموسة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والمعيشية ومحاسبة قتلة المنتفضين، واتمام ملف تعويض عوائل الشهداء ومعالجة الجرحى، وغيرها من الملفات.

وأتت هذه التظاهرات، بعد فترة خلت فيها الساحة الاحتجاجية من الفعاليات المطلبية ذات الطبيعة السياسية، ما يعني ان إمكانية عودة الحراك الاحتجاجي كانت وما زالت قائمة، فيما لو تحرك النشطاء وعملوا على توحيد جهودهم التي تهدف الى تغيير طبيعة السلطة المحاصصاتي ونهج الحكم والاتيان بدولة المواطنة والقانون والمؤسسات والعدالة.

وما يرفع الهمم والحيوية والنشاط في هذه الفعاليات هذا الحضور الكبير والواسع من الشباب التشريني المنتفض ومعهم التنسيقات والحراكات الأخرى التي انبثقت عن الانتفاضة وبعدها، ناهيك عن مشاركة قوى سياسية بمسميات مختلفة.

ومن جديد يتوجب التأكيد على أهمية التهيئة الجيدة والعمل على عدم استغلال هذا الحراك لصالح قضايا خاصة وضيقة، والحفاظ على السلمية وتجنب الاحتكاك مع القوات الأمنية، وتوحيد الشعارات والهتافات بما ينسجم مع الحدث والهدف من التظاهرات.

ان تنوع الفعاليات الاحتجاجية وفي أماكن مختلفة، يدل على إمكانية تنظيم فعاليات احتجاجية متنوعة وكبير وواسعة ذات أهداف مشتركة يعمل عليها مسبقاً، مع أهمية التنسيق بين مختلف القوى المحتجة وان تكون المشتركات هي العامل الموحد للعمل، وترك القضايا الخلافية التي، إضافة الى كونها ليس ضمن الأولويات، فهي تفرق الجهد الجماعي المطلوب.

واكدت الاحداث بان القوى السياسية المتنفذة، لم تراجع مواقفها ولم تلحظ الفشل في المجالات كافة الذي سببته وتعمل على استمراره، وهي لا تستجيب الى مطاليب الحراك الشعبي الا بالضغط الجماهيري الواسع، ما يؤكد على ضرورة إبقاء ساحات الاحتجاج متقدة لحين انتصار الجماهير ، وهنا يتوجب علينا ان نجدد الدعوة الى ضرورة تنسيق الجهود في العمل الاحتجاجي والتركيز على القضايا الملحة السياسية والاقتصادية وصولاً الى هدف الانتفاضة وشعارها الكبير « نريد وطن».

العراق يرفض القصف التركي الأخير لأراضيه

أعربت وزارة الخارجية العراقية عن رفضها «القاطع» لقصف تركيا لبعض المناطق العراقية معتبرة الخطوة «خرقا لسيادة» العراق.

وجاء في بيان للخارجية العراقية في يوم الثلاثاء ١٩ / نيسان / ٢٠٢٢ : «ترفضُ حكومةُ جُمهوريَّة العراق رفضاً قاطعاً، وتدينُ بشدَّة العمليّات العسكريَّة التي قامت بها القوّات التركيَّة بقصف الأراضيّ العراقيَّة في منطقة متينة،الزاب ،أفاشين وباسيان في شمال العراق، عبر مروحيات أتاك والطائرات المُسيَّرة».

و يعدُّ هذا العمل خرقاً لسيادته ، وحُرمة البلاد، وعملاً يُخالِف المواثيق والقوانين الدوليَّة التي تُنَظِّم العلاقات بين البُلدان؛ كما يخالف -أيضاً- مبدأ حُسن الجوار الذي ينبغي أنَّ يكون سبباً في الحرص على القيام بالعمل التشاركيّ الأمنيّ خدمةً للجانبين .

وجاء في البيان أيضا: «تأكيد الحكومةُ العراقيَّةُ على أنَّ لاتكونَ أراضيّ العراق؛ مقراً أو ممراً لإلحاق الضرر والأذى بأيٍ من دول الجوار، كما ترفض أنَّ يكونَ العراق ساحةً للصراعات وتصفية الحسابات لأطراف خارجيَّة أخرى».

الاتحاد الأوروبي : يجب وقف العنف في القدس واحترام الوضع القائم للأماكن المقدسة

شدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وضع حد لجولة التصعيد الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس فورا.

الاتحاد الأوروبي: يجب وقف العنف في القدس والضفة فورا واحترام الوضع القائم للأماكن المقدسة

بعد مواجهات الأقصى.. فصائل فلسطينية تتوعد: المواجهة أقرب وأصعب مما يظن العدو!

وذكر الاتحاد، في بيان صدر عن دائرة الشؤون الخارجية التابعة له، أنه يتابع بقلق شديد موجة العنف الأخيرة في الضفة الغربية والقدس، بما فيها المواجهات التي اندلعت صباح يوم الجمعة ١٥ / نيسان / ٢٠٢٢ ومستمرة لحد الان في المسجد الأقصى.

البيان: «يجب وقف العنف فورا وإعطاء الأولوية لتفادي سقوط ضحايا بين المدنيين، وينبغي احترام الوضع القائم للأماكن المقدسة، ويحظى التعاون الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين بأهمية حيوية».

وأشار الاتحاد إلى أن جميع الزعماء «يتحملون المسؤولية عن التصرف ضد المتشددين»، مجددا دعوته لجميع الأطراف إلى «الانخراط في الجهود الرامية إلى خفض التصعيد».

أين موقع الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد ؟

حميد الكفائي

النظام العالمي يتشكل من جديد للمرة الثالثة منذ انتهاء الحرب الباردة، فبعد أن كان ثنائي القطب لأربعة عقود، أصبح أحادي القطب لعقدين، ثم عاد ثنائي القطب بعد صعود الصين الاقتصادي، بينما يتجه الآن نحو التعددية القطبية، مع استمرار الزعامة الأمريكية للعالم الحر.

ولكن أين الشرق الأوسط من كل هذه التغيرات العالمية المتلاحقة؟ ولماذا ظل التعاون والتقارب العربي مجرد شعار بعد مرور أكثر من مئة عام على رفعه؟

أوروبا الغربية بدأت منذ عام ١٩٤٥ السعي الجدي للتكامل السياسي والاقتصادي، برعاية الولايات المتحدة، كي تحمي مصالحها وتصون أنظمتها السياسية وحرية شعوبها، وتتجنبَ الحروب المدمرة، خصوصا وأنها تسببت في اندلاع حربين عالميتين خلال أربعة عقود.

وقد ازداد التكامل الأوروبي تماسكا وقوة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ عندما تطورت المجموعة الأوروبية إلى «الاتحاد الأوروبي» الذي تبنى عملة «اليورو»، ماضيا نحو التوحد بخطى حثيثة، الأمر الذي شجع على سعي دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق على الانضمام إليه.

وتسعى الدول الأوروبية منذ عقود إلى تأسيس قوة عسكرية تضطلع بالدفاع عنها، كي تقلل من اعتمادها على حلف الناتو، الذي تقوده الولايات المتحدة. وقد لاقت هذه الفكرة اهتماما كبيرا وأصبحت أكثر إلحاحا بعد الحرب الروسية-الأوكرانية الحالية. وقد تنبه الأوروبيون إلى ضرورة أن تكون لهم قوة عسكرية مشتركة تلبي حاجاتهم الأمنية والدفاعية، بعد أن عجزوا عن إيقاف الحرب في البلقان، التي دارت رحاها لأربع سنوات في مطلع التسعينيات، والتي راح ضحيتها آلاف المدنيين، ما اضطر الولايات المتحدة إلى إرسال طائراتها عبر الأطلسي لردع صربيا في حربها ضد مسلمي البوسنة والهرسك، وما كانت تلك الحرب لتنتهي لولا تدخل الولايات المتحدة العسكري المباشر .

دول أمريكا الجنوبية شكلت هي الأخرى عام ١٩٩١ تكتل «ميركوسور»، للتعاون الاقتصادي والسياسي، الذي يضم ١٥ دولة، بما في ذلك نيوزلندا التي تحمل صفة مراقب حاليا، (تناقص العدد إلى ١٤ عضوا بعد إلغاء عضوية فنزويلا عام ٢٠١٦ إثر عدم توقيعها ميثاق المنظمة). لقد سعى أعضاء ميركوسور إلى تطوير هذا التكتل ليصبح سوقا حرة وكتلة سياسية واقتصادية متماسكة تخدم شعوب أمريكا الجنوبية،

وتجنّبها الصراعات، وتساهم بفاعلية في الاقتصاد العالمي.

وفي آسيا، شكلت دول جنوب شرق آسيا تجمع «آسيان» عام ١٩٦٧، الذي قام هو الآخر على أسس اقتصادية، لكنه في الحقيقة عمل بنجاح على تجنيب المنطقة الصراعات المحتملة، إذ كانت تلك المنطقة تُقارَن سابقا بدول البلقان، من حيث شدة الاختلافات واحتمالات اندلاع الصراعات والحروب فيما بينها، لكنها أصبحت دولا متماسكة وتحولت في ظل «آسيان» إلى دول صناعية مستقرة ومتعاونة. ولا ننسى أن بين أعضائه فيتنام وكمبوديا ولاوس، التي عانت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي من حروب راح ضحيتها الملايين من مواطنيها.

وقد ظلت الولايات المتحدة تراقب هذه التجمعات الدولية وترعاها كي لا تنزلق للتحالف مع خصومها، وتعمل على تعزيز علاقاتها معها، خصوصا مع دول الاتحاد الأوروبي وميركوسور، إضافة إلى تعاونها الوثيق مع الدول الصناعية السبع التي تضم اليابان وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، والولايات المتحدة.

كما سعت الدول الافريقية إلى التقارب مع بعضها فأسست الاتحاد الأفريقي عام ١٩٩٩ ليكون نواة للتكامل الاقتصادي والتفاهم السياسي وحل الخلافات بين أعضائه الـ٥٥.

وتتفاوت العلاقات بين أعضاء هذه التكتلات في قربها ووثاقتها، فهناك علاقات ثنائية متطورة بين بعض أعضائها ودول خارج عضويتها، أكثر تطورا مما تتمتع به الدول الأعضاء. هناك مثلا تحالفات من نوع آخر، مثل حلف الناتو، الذي يرتبط أعضاؤه بعلاقات متطورة مع بعض أعضاء هذه التجمعات، وأخرى خارجها، اعتمادا على القرب السياسي والاقتصادي والسياسي والمصالح المحتملة والمواقف الجيوسياسية.

دول أوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا مثلا هي الأقرب إلى الولايات المتحدة ثقافيا وسياسيا، حتى من أعضاء حلف الناتو الآخرين. تركيا، مثلا، وهي عضو في حلف الناتو، لكنها ظلت لسنين عديدة في صراع مع اليونان وهي عضو آخر في حلف الناتو، وكذلك في الاتحاد الأوروبي، الذي كانت تركيا تطمح أن تنضم إليه.

ولا يمنع أن تبرز الخلافات والتنافسات بين أعضاء هذه التكتلات، فهذا أمر حتمي وطبيعي بين الدول، لأن التنافس هو الأساس الذي تقوم عليه دول العالم، فقد تتطلب مصلحة دولة ما أن تعرقل مصلحة دولة أخرى، أو تقف ضدها، وهكذا، لكن الهدف من إقامة مثل هذه التجمعات الدولية هو التباحث

←

حول أفضل الطرق المؤدية إلى حل الخلافات سلميا بما يخدم مصالح الجميع .

في العالم العربي، تأسست الجامعة العربية أثناء الحرب العالمية الثانية، قبيل انتهائها بستة أشهر، وكانت الدول المؤسسة لها ستًا، وهي مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن ولبنان، ثم انضمت اليمن بعد شهرين من التأسيس، بينما انضمت الدول العربية الأخرى تباعا، حتى أصبح عدد الأعضاء ٢٢ عضوا.

لقد بدأت الجامعة وكأنها تجمع أخوي للدول العربية، يلبّي طموحا جياشا بين الشعوب العربية، وشكلت أملا للجماهير العربية بتقارب عربي وثيق، أو ربما وحدة عربية عند البعض، لكنها لم ترتق إلى الطموحات العريضة للشعوب العربية، بل لا يمكن القول إنها تمكنت أن تنجز شيئا يذكر، على مدى ٧٧ عاما من عمرها المديد. وقد يتساءل المرء، ما السبب في هذا الفشل؟ وهل هو فشل فعلا، أم أن الجامعة أساسا لم تؤسس من أجل التقارب السياسي والاقتصادي بين الدول العربية، بل هي مجرد هيئة للتباحث في الشؤون المشتركة والطارئة؟

مع ذلك فلابد من الإشارة إلى وجود أسباب موضوعية وأخرى طارئة ساهمت في عدم تطور الجامعة العربية وبقائها على حالها منذ التأسيس. أهم هذه الأسباب هو النظرة الطوباوية عند بعض الأنظمة الثورية التي اجتاحت العالم العربي في فترة الخمسينيات والستينيات، والتي شرَّعت لنفسها التدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة القومية والوحدة العربية وما إلى ذلك من شعارات.

وحينما تتدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى، فإن الجهود سوف تتجه نحو التصادم ودرء الأخطار بدلا من التعاون والتماسك وجلب المنافع. يضاف إلى ذلك التصورات المفرطة في تقدير الإمكانيات والاحتمالات عند شرائح معينة في المجتمعات العربية، مثل العسكر وبعض الطبقات المتعلمة الحالمة بمستقبل متخيَّل، التي صورت للشعوب العربية أن هناك إمكانيات هائلة لدى الأمة العربية، وأن بإمكانها القفز إلى مقدمة العالم بمجرد القيام ببعض الإجراءات الشكلية!

غير أن الدول العربية متفاوتة اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، وهذا التفاوت كان يتطلب أن تسلك كل دولة طريقا مختلفا عن الأخرى، سياسيا واقتصاديا، كي تبلغ التقدم وتحقق التنمية الاقتصادية التي ينشدها شعبها. فالدول التي عملت بالممكن واستثمرت الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة لها، نجحت وتطورت واستقرت، بل وتقاربت كما حصل في دول الخليج العربي، التي حققت نجاحات مبهرة في التنمية الاقتصادية والتطور في مجالات التعليم والصحة والنقل والخدمات والبنى الأساسية، وكذلك في مجال النشاط الاقتصادي والحريات العامة والخاصة لمواطنيها.

والأمر نفسه ينطبق إلى حد بعيد على دول عربية أخرى حققت استقرارا وتقدما وتنمية اقتصادية وبشرية ملحوظة، كالمغرب والأردن ومصر وتونس. أما الدول التي اجتاحتها الموجات الثورية وكان لها طموح جامح، وسعت لأن تختصر المراحل وتقفز من القاع إلى القمة، كالعراق وليبيا وسوريا واليمن والسودان (ومصر حتى مطلع سبعينات القرن الماضي)، فلم تحقق غير التراجع والخيبة لسكانها، والأذى وعدم الاستقرار لجيرانها.

العالم يتشكل الآن مرة أخرى، وهناك أخطار تتهدد المنطقة العربية، خصوصا وأن جارتيها الكبيرتين، الشرقية والشمالية، إيران وتركيا، تسيران في مسارات أيديولوجية مختلفة، بل متعاكسة، مع المسارات العربية التي تسعى نحو الاستقرار والتنمية الاقتصادية والانسجام مع المجتمع الدولي، بينما تسعى كل من تركيا وإيران إلى الهيمنة عبر التشدق بأيديولوجية دينية، تقوم على زعزعة استقرار المنطقة وإضعاف دولها بهدف جعلها تابعة لها. ومقابل هذا الخطر، أصبح ضروريا على الدول العربية أن تنسق جهودها وتستثمر إمكانياتها من أجل أن تسند بعضها بعضا، اقتصاديا وسياسيا، وربما عسكريا في المستقبل .

الدول العربية الكبرى، يمكنها أن تشكل تجمعا اقتصاديا وتحالفا سياسيا وحتى عسكريا، قائما على احترام سيادة كل منها وعدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لبعضها البعض، ولكن في الوقت نفسه، التباحث والتنسيق حول أفضل السبل للتعاون الاقتصادي والثقافي والأمني، وكيفية تحقيق الاستقرار في المنطقة والتماسك بين دولها، سواء عبر توثيق العلاقات الثنائية، أو عبر اتخاذ مواقف دولية موحدة أو متقاربة، يمكنها أن تخدمها جميعا .

لقد تأخرت الدول العربية كثيرا في أن تنشئ تجمعا أو تكتلا قابلا للحياة والتطور خلال المئة عام المنصرمة، لكن هذا التأخر يجب ألا يكون عائقا الآن أمام البدء بخطوات حثيثة نحو التقارب والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لكل منها. المرحلة تتطلب مراجعة للمسيرة السابقة، والاستفادة من الأخطاء، والاستعداد لدخول مرحلة جديدة تفرضها التطورات الدولية المتسارعة.

لا شك أن الدول العربية بمجموعها تمتلك إمكانيات بشرية وطبيعية وصناعية وعسكرية واقتصادية كبيرة، إن أُحْسِن استغلالُها بعقلانية، وقد حانَ الوقت لاستثمارها من أجل الحفاظ على الكيان العربي العام من التشتت أو التفكك، وحماية المصالحة المشتركة للدول العربية، مع الإبقاء على التنوع السياسي والثقافي الحالي، الذي لا يؤثر على التعاون وتنسيق الجهود لمواجهة الأخطار والاحتمالات المستقبلية بكل أشكالها، بل سيكون عامل ثراء وقوة وتخصص لتحصين الشرق الأوسط من الأخطار في عالم يعج بالمتغيرات.

لم يعد الانتظار والتفرج على الأوضاع الدولية المتسارعة في مصلحة أي من الدول العربية، الكبيرة منها والصغيرة، والمطلوب هو الشروع في إجراءات التقارب والتعاون المشترك والوثيق والعمل بالممكن من أجل تحقيق الطموح. الجهود المنفردة التي تبذلها العديد من الدول العربية حاليا للحفاظ على استقلالها ومصالحها الاقتصادية، يمكن أن تتضاعف فائدتها إن كانت مشتركة ومنسقة مع الدول العربية الأخرى، التي لها اهتمامات مماثلة. الجهود المنفردة لن تصمد أمام التحديات الكبيرة التي تواجه العالم العربي حاليا.

العراق على درب التعطيل الطويل : الأضرار والمنافع

د. عقيل عباس

مؤخراً أضاف العراق مصطلحاً جديداً لقاموسه السياسي المعبأ بلغة المصاعب هو «الانسداد السياسي».

يشير المصطلح، الذي استخدم في السابق على نحو عابر، إلى الصعوبة الكبيرة التي تعترض إنشاء حكومة أغلبية سياسية بسبب اشتراط المحكمة الاتحادية في تفسيرها الأخير لمعنى النصاب اللازم لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، حضورَ ثلثي العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب (بحدود ٢١٩ نائباً من مجموع ٣٢٧ نائباً)، بعكس ما كان يجري في جلسات الانتخاب في السنوات السابقة التي لم تُشترط فيها هذه الاغلبية العالية السقف.

في ظل هذا التفسير الجديد، بمقدور ١٠٩ نائب يمتنعون عن حضور جلسة انتخاب رئيس الجمهورية أن يعطلوا هذا الانتخاب، وهذا بالتالي يمنع الذهاب الى الخطوة التالية وهي تكليف رئيس الجمهورية المنتخب الكتلةَ الأكثر عدداً، الكتلة الصدرية حالياً، بتشكيل الحكومة. ايضاً، أدخل تفسير المحكمة الاتحادية هذا مصطلحاً جديداً آخرَ في السياسة ومصاعبها في البلد هو «الثلث المُعطِّل.» بموجب هذا الثلث المُعطِّل تستطيع الأقلية تعطيل إرادة الأغلبية في تلبية استحقاقات دستورية ضرورية واساسية يُمثل تأخيرها، أو عدم الإيفاء بها، خرقاً دستورياً أعلى قانونياً وأشد فداحة سياسياً وأكثر ضرراً بالصالح العام، إذ يقود هذا التعطيل عملياً الى شلل ماكنة الدولة عبر الإبقاء على حكومة تصريف اعمال بصلاحيات محدودة ترتبط فقط بتمشية امور الدولة اليومية والروتينية. باختصار، قاد «الثلث المُعطِّل» إلى «الانسداد السياسي.»

استندت فرضية القوى السياسية المستفيدة بشكل أساسي من «الثلث المُعطل،» والممثلة في الإطار التنسيقي على أن هذا الثلث يمنحها ميزة استراتيجية تستطيع عبرها إجبار التيار الصدري على الدخول في تحالف معها، ومن ثم تشكيل حكومة جديدة، جوهرها توافقي، تحت تسمية مخاتلة، تصلح كي تكون إضافة ثالثة للقاموس السياسي العراقي، هي «الاغلبية الموسعة.» تعني هذه «الاغلبية الموسعة» عملياً تكرار الفشل المعتاد الذي عُرفت به كل الحكومات التوافقية منذ ٢٠٠٥. لحد الان، يبدو ان الإطاريين نجحوا في تحقيق نصف ما أرادوا تحقيقه فيما فشلوا في النصف الآخر والأهم: نجحوا في منع تحقق النصاب اللازم لانتخاب رئيس الجمهورية، لكنهم فشلوا في اقناع او اجبار التيار الصدري على الدخول معهم في صفقة لتشكيل الحكومة المقبلة. إذا بقي الصدريون على رفضهم التحالفَ البرلماني مع الإطاريين، فأنهم سيصنعون بذلك مأزقاً أكبر للإطار التنسيقي على المدى البعيد تنتهي بخسارة سياسية فادحة له فوق خسارته الانتخابية، ويساهمون في إصلاح بعض مواضع العطب العميقة في جسد الدولة العراقية.

حتى مع احتمالات عجز التيار الصدري، في إطار التحالف الثلاثي الذي يقوده، عن ضمان حضور ثلثي عدد أعضاء البرلمان في جلسة مقبلة لانتخاب رئيس الجمهورية، خصوصاً في ظل جهود مدعومة ايرانياً لتفكيك التحالف الثلاثي كي يفقد التيار أغلبيته البرلمانية ويُضطر للتحالف مع الإطار التنسيقي وبالتالي العودة الى المعادلة التوافقية السابقة، حتى مع هذه الاحتمالات، فإن الأوراق الأقوى ما تزال بيد التيار والتحالف. ثمة توجه يتنامى بخصوص القبول بالوضع الحالي على نحو مفتوح، أي عدم الذهاب لانتخاب رئيس الجمهورية واستمرار حكومة تصريف الأعمال الحالية. في هذه الاثناء، يستفيد التحالف الثلاثي من أغلبيته البرلمانية لتحقيق جزء مهم من أجندته المعلنة بخصوص مكافحة الفساد واحتكار الدولة للسلاح وتحسين كفاءة الدولة والإصلاح الاقتصادي.

بعكس الحكومة، البرلمان كامل الصلاحية والتحالف الثلاثي فيه أغلبية مريحة، وبمستطاعه استخدام هذه الأغلبية لأغراض الرقابة والتشريع لدعم برنامجه السياسي المعلن. يمكن أن تتضمن بعض خطوات البرلمان فتح ملفات فساد كبرى وإجراء تحقيقات بشأنها لتسليط الضوء عليها شعبياً وسياسياً ثم تحويلها الى القضاء لمتابعتها قانونياً، فضلاً عن استدعاء بعض كبار موظفي الدولة من وزراء وغيرهم، سواء العسكريين أو المدنيين، والاستفسار منهم أو التحقيق معهم برلمانياً بخصوص الفشل المؤسساتي في تنفيذ المشاريع او الادوار المناطة بهم والتصويت بازالة الفاشلين منهم والدعوة الى تعيين اكفاء بمكانهم حتى وان كانت هذه التعيينات بالوكالة في هذه المرحلة الانتقالية الطويلة. ثم هناك امكانية تشريع قوانين جديدة وذكية تساهم بحل بعض المشاكل الصعبة في البلد. لا يحتاج البرلمان أن يستلم، كما ينص الدستور، مشاريع القوانين من الحكومة، التي لن يكون لها على الأغلب مثل هذه الصلاحية في وضعها الحالي كحكومة تصريف أعمال، فبمقدور ١٠ من أعضائه تقديم مقترح قانون يناقشه البرلمان ويخضعه للتصويت. تشمل بعض القوانين المهمة التي يمكن امرارها قانون النفط والغاز الاتحادي لتنظيم العلاقة الملتبسة بخصوص النفط وعوائد بيعه بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية فضلاً عن قوانين تتعلق بتطوير البيئة الاستثمارية في البلد وتحسين الرقابة على المؤسسات وحماية الحقوق والحريات، كما في الغاء او تعديل مواد قوانين ذات طبيعة استبدادية أو بيروقراطية مُعيقة من عهد النظام البعثي السابق ما تزال فاعلة.

في الحقيقة، يمكن أن تمثل هذه التجربة تطويراً مهماً لعمل البرلمان العراقي وإبرازاً مناسباً لهويته ودوره بوصفه السلطة الأعلى في البلد. منذ ٢٠٠٦، العام الذي بدأ فيه البرلمان العراقي حياته بعد إمرار الدستور الدائم في ٢٠٠٥، لم يظهر دوره واضحاً بوصفه السلطة الأولى والأعلى في البلد، السلطة التشريعية، إلا في سياقات محددة تتعلق بانتخاب رؤساء الجمهورية والوزراء والبرلمان، في إطار صفقات توافقية تمرر كسلة واحدة، بعد إجراء كل انتخابات عامة. بعد ذلك يتراجع دور البرلمان لصالح دور الحكومة، أي السلطة التنفيذية، التي كثيراً ما تغولت وتمددت على دور السلطة التشريعية. ساهمت الطبيعة التوافقية للنظام السياسي، حيث لا معارضة برلمانية مقابل هيمنة الصفقات المصلحية، وليست الوطنية، التي شارك فيها برلمانيون كثيرون، في اضعاف البرلمان وتراجع دوره. الآن وللمرة الأولى منذ ٢٠٠٦ هناك أغلبية ومعارضة في البرلمان، فُرضت قسراً بسبب الإصرار الصحيح للتيار الصدري على هذا الأمر. يحتاج التيار ومعه التحالف الثلاثي أن يحول هذا إلى واقع سياسي وبرلماني محسوس.

في المقابل، سيُضطر الإطار التنسيقي الذي صنع عملياً هذا الانسداد الحالي لأن يلعب دور المعارضة البرلمانية. على المدى المتوسط والبعيد ستكون التبعات السياسية والشعبية سيئة على الإطار التنسيقي إذا أصر على استخدامه الثلث المعطل لمنع تشكيل حكومة هو ليس جزءاً منها. ففضلاً عن شلل السلطة التنفيذية الذي سيؤثر سلباً على حياة الناس العاديين ولوم الرأي العام للإطار على هذا الأمر بسبب تقديمه مصالحه الحزبية على مصالح الشعب، وهو ما سيظهر أثره على الأكثر في أي انتخابات مقبلة، سواء مبكرة أو عادية، سيخسر الإطار ايضاً وعلى نحو تدريجي الكثيرَ من مواقع تأثيره الحالي في السلطة التنفيذية.

هذه لحظة وضوح أساسية في قصة عراق ما بعد ٢٠٠٣ إذ هي تمثل فرصة نادرة للبدء بإصلاح حقيقي لهذه الدولة العليلة. من المهم ألا تضيع هذه الفرصة في دهاليز المساومات والترضيات المعتادة. التيار الصدري وحده هو القادر على منع الانزلاق في هذه الدهاليز المعتمة والسيئة ومن مصلحته إلا يُبدد هذه الفرصة التاريخية التي أتيحت له.

مخاطر عاصفة تهدد الأمن الغذائي

ابراهيم المشهداني

يعرف الأمن الغذائي بشكل عام بكونه الحالة التي يتمتع فيها البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على المنفذ المادي والاجتماعي والاقتصادي على الأغذية الكافية والسليمة والتغذوية التي تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب اذواقهم من اجل حياة نشطة وصحية، وإذا اخذنا هذه التعريف بوصفه معيارا فكيف نقيس ما يجري في بلادنا من تفاقم المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أوسع الشرائح الاجتماعية من حيث شحة المعروض وصعود الأسعار.

ففي الظروف التي تعرضت البلاد إلى مخاطر أمنية بعد الاحتلال من خلال حرب الطوائف واجتياح القوى الإرهابية فقد اعتبر العراق في هذه الظروف احدى البلدان الرئيسية المشمولة ببرنامج الأغذية العالمي، الامر الذي وفره جزءا من دعم هذا البرنامج لمواجهة التحوطات الغذائية الطارئة للمتضررين من الأزمة الاقتصادية الناشئة عن تلك الظروف.

وبعد تحقق الاستقرار النسبي في الوضع الأمني أخذت الحكومة تتوجه لوضع سياسات وبرامج إنمائية متوسطة وطويلة المدى، وعلى هذا الأساس تمت مراجعة استراتيجية لتقييم الأوضاع المتعلقة بالأمن الغذائي في سياق اهداف التنمية المستدامة، ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة استشارية برئاسة الامين العام لمجلس الوزراء وممثلين عن الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالأمن الغذائي في تشرين الأول من عام ٢٠١٨، واعدت ركائز هذه الاستراتيجية، ولكن ما عدا مما بدا؟ فلم تختلف هذه الخطة عن سابقاتها من الاستراتيجيات التنموية الأربع او استراتيجيات الحد من الفقر بسبب دخولها في نفس النفق من المعوقات المالية والإدارية والسياسية.

فعلى صعيد القطاع الزراعي فان وزارة الزراعة لم تستطع الخروج من المشاكل التي قيدت حركتها في تطوير عمليات الإنتاج الزراعي بسبب شحة مواردها المالية، فعلى سبيل المثال فان موازنة الوزارة في عام ٢٠١٥ بلغت ٤٢٦ مليون دولار ما لبث هذا المبلغ ان انخفض في عام ٢٠١٩ إلى ١٤٢ مليون دولار وفي موازنة عام ٢٠٢١ بلغت التخصيصات المالية ٣٠٠ مليار دينار وبالكاد تغطي رواتب موظفيها زد على ذلك تعامل الدولة الضار بمصلحة المزارعين سواء بتقليل الدعم او عدم تسليم المستحقات المالية.

ومن جهة أخرى فان الامدادات الغذائية قد ارتفعتمن ١٤ مليون طنفي المائة عام ٢٠٠٠ إلى٢٠ مليون طنفي عام ٢٠١٩ بزيادة ٤٤ في المائة،يقابل ذلك ازدياد السكان بحدود ٥٠ في المائة وانخفضت قيمة استيرادات المجموعات الغذائية الرئيسية من ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى مليار دولار في عام ٢٠١٥، ومن جانب آخر فان ٢٥ في المائة من السكان يعتمدون على البطاقة التموينية وان ٤٠ في المائة يعتمدون جزئيا على هذا النظام، وبذلك يصبح الاعتماد الأساس على الأسواق التجارية حيث الأسعار منفلتة وارتفاع صادم في مستوياتها وتداعيات اجتماعية قابلة للتصعيد والانفجار في اية لحظة،وفي الظروف الراهنة يتهدد الأمن الغذائي بمخاطر مثيرة للقلق في ظروف داخلية ودولية متعسرة حيث

تتعرض سلاسل توريد الحبوب وغيرها من المواد الغذائية إلى تهديد يصعب تصوره مع الحرب التي تدور رحاها بين روسيا وأوكرانياوكلاهما كان يشكلان مصدرا أساسيا لتوريد الحبوب، ووزارة التجارة وفقا لتصريح الوزير لا يكفي مخزونها من الحبوب سوى لشهرين وكان من المفترض ان يكون كافيا لستة أشهر لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي.

لما تقدم فان أولويات الحكومة في الفترة الراهنة والمقبلة تستلزم اتخاذ تدابير طارئة لمعالجة ازمة الغذاء ونقترح في هذا المجال:

١. تعيين إدارات كفوءة للأراضي الزراعي والموارد المائية عبر اعتماد التقنيات الحدية في السقي وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنويع المنتجات الزراعية من الحبوب والمحاصيل الصيفي والفواكه والمحاصيل الصناعية وتقديم الدعم الكافي للمزارعين.

٢. الاستثمارات المتواصلة في مجال تعزيز المشاركة بين القطاع العام والخاص لخلق أنشطة إنتاجية أكثر فاعلية باتجاه تحسين التفضيلات الغذائية الصحية واستهلاك الأغذية المحلية والموسمية وسلاسل التوريد الفعالة والمستقرة.

٣. ضمان احتياطي غذائي استراتيجي وطني خاص للمحاصيل الاستراتيجية بما لا تقل فترة الخزين الاحتياطي عن ستة أشهر لمواجهة المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي .

عالم ما بعد الازمة الاوكرانية ..!!

د. اكرم هواس

ربما من السذاجة طرح تصورات ثابتة ازاء حالة تغيير فيها المعادلات بمستويات عالية السيولة رغم ان النمطية تظهر و كأننا ازاء انتقال الى مرحلة تاريخية عابرة لمسار التطور الاجتماعي السياسي منذ قيام الدولة الحديثة و مفاهيم الاستقرار و التعاون ووو.. من القيم الجميلة او القوانين التي تنظم حياة المجتمعات و افرادها..

اي اننا بشكل ما ازاء الانتقال الى عالم اخر يختلف في بنيته الثقافية و الاجتماعية و يمثل انقطاعا مع البنى السياسية و الاقتصادية المختلفة التي شهدتها التطورات المجتمعية منذ بدايات تكون المجتمعات البشرية الاولية مروراً بمختلف النظم السياسية و المنظومات الاقتصادية و مفاهيم التمركز الديني و الاثني و القومي ... الخ

الازمة الاوكرانية ليست جديدة لانها تمثل تاريخ روسيا و قيم وجودها و لذلك فان العمليات العسكرية لا يمكن اختصارها الى نزاع حدودي او حتى حرب اقليمية ... و بما ان روسيا تعلن عن تسخيرها كل قوتها العسكرية التي تستطيع ان تدمر الكرة الارضية كلها فان الحرب لابد ان تعني شيئا اخر غير التمدد الامبراطوري التقليدي او محاولة اخضاع الغرب كما يتصور البعض....

حدث بهذا الحجم يستدعي ظهور نظريات و افكار كثيرة تحاول البحث عن اسباب و ميكانيزمات ادت الى الوصول الى نقطة التماس التقاطعي او حدود الدم وفق نظرية صراع الحضارات لتوماس هونتنغتون ... هناك العوامل الداخلية في التطور السياسي الاجتماعي في روسيا.. و هناك شكوك حول ما يمكن ان نسميه عوامل التجاذب الايوني خلقتها القوى الغربية لدفع الرئيس بوتين و ايصاله الى تلك النقطة ..

بكلام اخر ... تختلط الرؤية في المشهد العام قبيل انطلاق العمليات العسكرية تبدو و كأنها تراوحت بين استرضاء او فخ من الجانب الغربي و من الجانب الروسي كانت هناك ايضا مفاهيم اخرى منها احتمال قبول الغرب في الانتقال الى المشاركة او تعدد القطبية - في النظام العالمي السائد كحل وسط بديل للصراع الابدي نحو الهيمنة الاحادية التي تقودها

الولايات المتحدة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي.

شخصيا كانت اي مساهمة في هذه النقاشات من خلال مقابلتين على قناة كوردستان ٢٤ باللغة الكوردية و قد نشرت ملخصهما على موقع الفيسبوك ...المقابلة الاولى بتاريخ ٢/٢٦ و الثانية بتارخ ٣/١٩ ... لكن قبل ان اعود الى مناقشة النقاط العديدة التي وردت في المقابلتين او ان ابدي ملاحظتين تدعمان الفرضية العامة في هذه السلسلة من المقالات و هي :

اولا... ان الحرب و الوصول الى نقطة التماس الدموي لم تكن وليدة لحظة تاريخية مفاجأة بل نتيجة عملية تراكمية لعناصر كثيرة تحدث عنها العديد من الباحثين و اذا كان لابد ان اتحدث عن كتاباتي الشخصية فقد كتبت مقالات عديدة عن التطور السياسي الاجتماعي في روسيا و منها مقالتين سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (نناقشهما لاحقا) تتحدثان بشكل مباشر عن توسع النزاع الاوكراني و احتمال قيام روسيا باحتلالها و احتلال دول اوروبية اخرى و بالتالي العمل على تغيير النظام العالمي ..

السؤال هو: اذا كان باحث «عادي جدا» مثلي استطاع ان يتنبأ بهذا التطور ... ماذا عن مؤسسات الدراسات الكبرى التي تملك كل الامكانيات و المعلومات الاستخبارية ... كيف يمكن ان تقنعنا هذه المراكز الدراسية و الاستخبارية انها تفاجأت بالحرب..؟؟.

ثانيا... هذه الحرب ستكون مدخلا لتغيرات جوهرية في كل البنى السياسية و الاقتصادية في العالم كما ورد آنفا... لكن حتى ان نصل الى خلق ضرورة عالمية لهذا التغير لابد ان ندخل العالم كله في صيرورة هذه الحرب و تداعياتها..

بكلام اخر لابد من عولمة الازمة افقياً و عمودياً و هنا لابد من تجاوز مجموعة كبيرة من العوامل و العناصر التي تتحكم في شبكة العلاقات في النظام الدولي الحالي كما انه لابد من تفعيل الازمات التاريخية و القضايا الوجودية و مفاهيم اولية مثل الانسان و الحياة و الفرد و المجتمع و الغذاء و الهواء ووو.. هذه عملية طويلة جدا و لذلك يبدو المشهد و كأننا ازاء تحول دودة القز الى فراشة .. اي ان الحرب ستدوم و تتطور و تمدد ... دعنا لا ننسى الكورونا و مفهوم الوباء نفسه كمظهر من مظاهرة عولمة الازمات افقيا و عموديا..

اقتحام جديد للمسجد الأقصى وإصابات في صفوف الفلسطينيين

اقتحم مستوطنون، صباح يوم الجمعة ١٥ / ٤ / ٢٠٢٢ ، ساحات المسجد الأقصى، وسط حراسة مشددة من شرطة الاحتلال، بينما أصيب شابان فلسطينيان برصاص قوات إسرائيلية خلال اقتحامها بلدة اليامون، غربي جنين.

اخلاء المسجد

واندلعت مواجهات في المسجد الأقصى بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال التي أجبرت الفلسطينيين على إخلاء المسجد، تمهيدا لاقتحام المستوطنين عبر مجموعات تضم الواحدة منها نحو ٤٠ مستوطنا.

واحتج على الاقتحام العشرات من الفلسطينيين الموجودين داخل المصلى القبلي المسقوف، واستمر الاقتحام نحو ٣ ساعات ونصف الساعة، قبل أن ينسحب المستوطنون وقوات الشرطة من ا لمسجد .

اقتحام الاقصى

وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية في مدينة القدس في تصريح مكتوب إن عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى امس الاثنين بلغ ٥٦١ مستو طنا .

وكانت قوات الاحتلال قد انسحبت مؤخرا من باحات المسجد الأقصى الداخلية بعد ساعات من محاصرة الفلسطينيين فيه، وذلك لتأمين اقتحام مئات المستوطنين ساحات ا لمسجد .

وأظهرت صور نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي اعتداء جنود الاحتلال على النساء، ومحاصرتهن داخل إحدى قاعات المسجد، وكذلك الاعتداء على رجال طاعنين في السن وأمام الكاميرات.

وأعلن الهلال الأحمر إصابة ١٩ فلسطينيا خلال المواجهات في الأقصى، بعضهم أصيبوا بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط،

وآخرون أصيبوا جراء الضرب المبرّح في بابي الأسباط والمطهرة. وقالت الشرطة الاسرائيلية إنها اعتقلت ٩ فلسطينيين بزعم أنهم رشقوا أفرادها بالحجارة.

إن اقتحام المستوطنين خلال الأسبوع الجاري يمثل حساسية خاصة، نظرا لتزامنه مع ما يسميه اليهود عيد الفصح الذي بدأ مساء الجمعة الماضي، ويستمر حتى الخميس. ودعت جماعات استيطانية إلى تكثيف الاقتحامات خلال فترة عيد الفصح.

مواجهات في جنين

وفي جنين، أفاد شهود عيان بأن قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي اقتحمت بلدة اليامون وحاصرت المنازل وشنت حملة دهم وتفتيش واسعة، ما أدى لاندلاع مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي أطلقت النار عليهم وأوقعت إصابات في صفوفهم.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية إن مواطنين اثنين أُصيبا بالرصاص الحي، وصلا مستشفى ابن سينا في جنين. وأوضحت الوزارة أن الإصابتين وصفتا بالخطيرة، وبينهما مصاب بالرصاص في الرأس والرقبة، في حين أصيب الآخر بالرصاص الحي في الظهر. ويشن جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ نحو أسبوعين، حملات اعتقالات وتفتيش واسعة في شمالي الضفة الغربية، يعقبها اندلاع اشتباكات مع الفلسطينيين.

الاحتلال يتحمل المسؤولية

من جهتها، حمّلت الرئاسة الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية مسؤولية كاملة عن التصعيد في المسجد الأقصى، وطالبت الإدارة الأميركية بالخروج عن صمتها ووقف هذا العدوان الذي سيشعل المنطقة بأسرها. ودعت الخارجية الفلسطينية الإدارة الأمريكية إلى الخروج عن صمتها، والتدخل لوقف التصعيد الإسرائيلي والتي اسفرت عن سقوط حوالي (١٥٠) جريح .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM
Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
No. 112 Apr. 2022
العدد مأئة و اثنا عشر - آذار ٢٠٢٢

درس وعبره ولكن بلا فائدة !!

الدكتور أحمد الشريفي

قيل ان الإنجليز عندما قرروا منح احدى الدول العربية استقلالها وبدأت مرحلة سحب قواتهم .. كان أحد خبرائهم من الإداريين بسرايا المندوب السامى جالساً علي كرسيه خارج مكتبه فخطرت له فكرة فنهض من الكرسي وسحب برنيطته (الكاب) من رأسه ووضعها فوق أعلى نافذة من نوافذ القصر ثم عاد وجلس علي الكرسي و نادى مجموعة من الموظفين والعمال العرب المتواجدين داخل سرايا المندوب السامى وقال لهم(هناك جائزة فوق البرنيطة او الطاقية في أعلى النافذة والجائزة لمن يستطيع الوصول اليها، تدافع الموظفين و العمال وكل واحد منهم يطمع في الفوز بالجائزة ..

كان التنافس بينهم يراقبهم،.. وقد لاحظ واحد منهم من البرنيطة برجليه وسحبوه إلى للهدف...

تكرر المشهد طوال اوقفهم الرجل الإنجليزي وتناول البرنيطة (الكاب) قائلا :- (أنظروا ليس إختبار لكم وللاسف ودعوني أقول لكم نحن سنذهب ولكنكم لن تنجحوا في إدارة بلدكم والدليل فشلكم في هذا الإختبار البسيط ..

محتدماً.. والرجل الإنجليزي أنه كلما صعد او اقترب (الكاب) امسك البقية اسفل ومنعوه من الوصول

مايزيد عن الساعة، بعدها منهياً تنافسهم.. ثم صعد بعصاته ... ثم التفت اليهم هناك جائزة وإنما هو فشلتم فيه .

اتعرفون لماذا؟؟!! لأنكم تتعاونون على التعطيل ولاتتعاونون على تحقيق النجاح.. لو كان هذا الإختبار لنا نحن الانجليز كنا جلسنا اولاً واتفقنا على اختيار واحد منا يصعد ويصل الى الهدف. ثم نتعاون جميعاً في مساعدته حتى يصل البرنيطة (الكاب) ويستلم الجائزة وينزل ليوزعها بيننا بالتساوي) ....

هذه حقيقة تلخص واقعنا بمنتهى الدقة ..

الواقع فى كثير من دولنا يكشف صدق كلمات ذلك الإداري البريطاني.. إذ وبعد سنوات طويلة من الاستقلال لا زلنا نجيد تعطيل بعضنا البعض وتعطيل تنمية وتطور الوطن .

نحن جيدين كأفراد ولكننا كشعب وحكومة لم نتعلم كيف نتعاون من اجل تحقيق النجاح، وتنمية الوطن .

إن اختبار الرجل البريطاني بمقر المندوب السامى قبل الإستقلال ما زال يلازمنا، طوال هذه الحقب منذ الإستقلال وحتي هذه اللحظة .

يجب ان نتعلم من اخطائنا.. علينا ان نتعلم كيف نتعاون جميعا لإعادة بناء الوطن،على اسس علمية صلبة ..